

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد ألا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، أرسله الله تعالى بين يدي الساعة بشيرا ونذيرا ، فبلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، ونصح الأمة ، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين ، فصلوات ربي عليه وعلى من اهتدى بهديه ، واستن بسنته إلى يوم الدين ، ثم أما بعد :

ففي هذا المساء السعيد ، مساء يوم الجمعة 9 من شهر ربيع الآخر ، يعقد هذا المجلس المبارك ، لتدارس رسالة شريفة عظيمة مفيدة في بابها ، خطها بنان شيخ الإسلام بحق ، شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، وقد أغنانا حديثنا في الجلسة السابقة عن إعادة التعريف به رحمه الله .

ولا يخفى أيها الإخوة والأخوات أن أشرف مباحث الدين ، وأعظم علوم الإسلام ، هو علم العقيدة ، الذي أخرج الله تعالى به الناس من الظلمات إلى النور ، {لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة} هذه البينة ، هي ما بعث الله به محمدا ، صلى الله عليه وسلم ، من الهدى ودين الحق {هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق} ، {لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين} .

وإن أعظم مباحث الدين هو العلم بالله عز وجل ، فإن شرف العلم ، متوقف على شرف المعلوم ، ولا ريب أن الله سبحانه وتعالى ، هو أشرف معلوم ، فالعلم به هو أشرف العلوم ، والعلم بالله هو علم الأسماء بالصفات ، بما سمي به نفسه ، وسماه به نبيه صلى الله عليه وسلم ، ووصف به نفسه ، ووصفه به نبيه صلى الله عليه وسلم ، من الأسماء الحسنى والصفات العلى ، ففقه هذا الباب أعظم المقاصد ، وأعلى المطالب ، وينبغي أن تكون همة كل مؤمن ومؤمنة ، منصبه على هذا العلم الشريف ، ثم ما بعده تبع له ، فإذا عمّر قلب المؤمن بالله عز وجل ، وحلت فيه معاني أسماء الجلال والجمال ، أورثه ذلك محبة للرب ، وهيبة منه ، محبة تحدوه إلى معبوده ، وتسوقه إليه ، وأورثه خشية تحجزه عن معاصيه ، وهل العبادة إلا محبة وخوف ورجاء {أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه} .

أيها الكرام أيتها الكريمات ومن بلغ ، قبل أن ندخل في هذا الباب ، الذي ضل فيه من ضل ، من أهل الكلام ، والمتفلسفة ، واشتبهت عليه أبوابه مع وضوحها ، وبينتها ، فسلطوا عليها فؤوس التأويل ، الذي هو في الحقيقة تحريف ، أود أن أرسم لكم خارطة ذهنية ، رسمها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، في "الفتوى الحموية" تصور لكم انقسام الناس حيال نصوص الصفات ، وكيف تنوعت مذاهبهم ومشاربهم في تلقي هذا العلم الشريف ، وكيف زلت بهم الأقدام ، وضلت بهم الأفهام ، وحفظ الله تعالى أهل السنة والجماعة من الزيغ والانحراف ، بما اعتصموا به من ناطق الكتاب وصحيح السنة .

قسم رحمه الله تعالى الناس حيال نصوص الصفات إلى ستة أقسام :

1-قسمان أجروها على ظاهرها .

2-وقسمان أجروها على خلاف ظاهرها .

3-وقسمان توقفوا .

قسمة حاصرة.

-أما القسمان اللذان أجريا نصوص الصفات من آيات وأحاديث على ظاهرهما ، فأولهما : أهل السنة والجماعة ، قالوا : ما أخبر الله تعالى به عن نفسه ، أو أخبر عنه نبيه صلى الله عليه وسلم ، فهو حق على حقيقته ؛ لأن الله تعالى أصدق قبلا ، وأحسن حديثا ، فلا يمكن أن يتطرق لخبر المعصوم كذب ولا جهل ولا عي وفهاهة ، ولا خيانة ، فكل ما أخبر الله تعالى به عن نفسه ، نفيا وإثباتا ، أو أخبر عنه نبيه صلى الله عليه وسلم ، نفيا وإثباتا فهو على ظاهره ، وظاهره لا يقتضي التمثيل بمخلوقاته ، بل هو على ما يليق به سبحانه وبحمده .

الفريق الثاني الذي ادعى أنه أجرى نصوص الصفات على ظاهرها : هم المشبهة ، أهل التمثيل ، فإنهم قالوا : نصوص الصفات على ظواهرها ، ونحن لا نعقل من ظواهرها إلا ما نعده في المشهود المحسوس ، فإذا أخبرنا بأن له علما ، وسمعا وبصرا ، ووجها ويدا ، إلى غير ذلك ، فإننا نثبتها على ظاهرها ، وظاهرها هو ما قد عهدناه في الموجودات ، فله علم كعلمنا ، وسمع كسمعنا ، وبصر كبصرنا ، ويد كيدنا ، ووجه كوجهنا ، إلى غير ذلك والعياذ بالله ، فهؤلاء هم أهل التمثيل .
أما القسمان اللذان أجرياها على خلاف ظاهرها ، بمعنى أن كلا منهما قال : هي على خلاف الظاهر ، فأحدهما :
-أهل التأويل.

هكذا سماوا أنفسهم ، أهل التأويل ، وهم في الحقيقة : أهل التحريف ، يقولون : إن ما أخبر الله تعالى به عن نفسه ، أو أخبر عنه نبيه صلى الله عليه وسلم ، أنه ليس على ظاهره ، بل إن له معنى مجازيا ، خلاف الظاهر ، وينبغي لنا أن نعمل عقولنا في ابتكار معانٍ لائقة ، تصرف المعنى عن ظاهره ، إلى معنى خلاف الظاهر ، فلو أخبرنا بأن له وجها ، فينبغي أن نجتهد في تأويل الوجه ، إلى معنى يليق به ، كأن نقول : المراد بالوجه : الذات أو الثواب ، وإذا أخبرنا بأن له يدا ، فينبغي أن نصرّف ذلك عن ظاهره ، ونقول : المراد باليد النعمة أو القدرة ، وإذا أخبرنا عن نفسه بأنه استوى ، فينبغي أن نصرّف ذلك عن ظاهره ، بأن نقول : استوى بمعنى استولى ، أو نحو ذلك ، ونحن إذا قلنا هذا ، ليس لدينا أثارة من علم ، ولا دليل ، وإنما قلنا ذلك تفقها واجتهادا ، حتى لا يتبادر إلى الذهن معنى باطل ، فقد أقروا بأنهم لا يركزون في هذا إلى دليل أو أثارة من علم ، وإنما أرادوا - زعموا - صون العقل عن أن يقع في التمثيل ، ففروا من التمثيل ، ووقعوا في التعطيل .

أما الفريق الآخر الذين يقولون : تحرى على خلاف ظاهرها ، فهم من يسمون أنفسهم :
-أهل التفويض .

وهم في الحقيقة أهل التجهيل ؛ وذلك أن القوم قالوا : ما أخبر الله به عن نفسه ، من هذه الصفات الخبرية ، والفعلية ، لا يمكن أن تكون على ظاهرها ، ولا بد أن لها معنى يخالف هذا الظاهر ، لكننا لا نعرف هذا المعنى ، ولا سبيل لأحد أن يعلمه ، بل هو مجهول ، مجهول تماما ، لا يعلمه أحد ، ولا النبي صلى الله عليه وسلم يعلمه ، هكذا زعموا .

ففرق ما بينهم وبين سابقهم (أهل التأويل) : أن أهل التأويل نفوا المعنى الظاهر ، وأتوا بمعنى بديل ، من تلقاء أنفسهم ، وأما أهل التجهيل ، فإنهم نفوا المعنى الظاهر ، ولم يأتوا بمعنى بديل ، بل أبقوا الباب موصدا مسدودا ، لا عقل ولا نقل .

أما الفريقان اللذان توقفا في هذا الأمر ، فقد توقفا على طريقتين :

أما أحد هذين الفريقين فقال : نقرأ آيات الصفات ، وأحاديثها ، ولا نقول شيئا ، لا سلبا ولا إيجابا ، نكتفي بالقراءة وحسب ، ونبتغي بذلك ثواب التلاوة ، أو الرواية ، أو ما أشبه ، لكننا لا نصرّف عقولنا ، ولا ألسنتنا عن هذا الأمر تماما .

وأما الفريق الآخر الذي توقف ، فإنهم قالوا : نقرؤها ، ونتلوها ، ونجوز الأمرين ، أي يجوز أن يكون المراد هو ما ذهب إليه السلف من إجرائها على ظواهرها على اللائق بالله ، ويجوز أن يكون المراد ما فعله أهل التأويل من صرفها عن ظواهرها ، إلى معنى اجتهدوا في تعيينه .

ففرق ما بين الطائفتين الواقفتين :

-أن الطائفة الأولى توقفت ولم تثبت شيئا .

-وأما الطائفة الثانية ، فتوقفت وجوزت الأمرين .

وكل هذه الطوائف قد جانبت الحق والهدى والصواب ، إلا الطائفة الأولى ، وهم أهل السنة والجماعة ، فإنهم قد هُدُوا لما اختلف فيه من الحق بإذنه ، وأثبتوا لله عز وجل ما ينبغي له من صفات الكمال ، ونعوت الجلال ، وبرئوا من كل شائبة ونقيصة ، فأثبتوا لله ما أثبت لنفسه ، في كتابه ، أو أثبت له نبيه صلى الله عليه وسلم في سنته ، ونزهوا الله عما نزه نفسه عنه في كتابه ، أو نزهه عنه نبيه صلى الله عليه وسلم ، فجاء مذهبهم بحمد الله ، إثباتا بلا تمثيل ، وتزويها بلا تعطيل ؛ ذلك أن الممثل يعبد صنما ، والمعطل يعبد عدما ، وأما الموحد المثبت فإنه يعبد الله الذي له الأسماء الحسنى والصفات العلى .

وشيخ الإسلام في هذه الرسالة ، قد جمع أصولا عظيمة ، وفوائد كبيرة في باب الأسماء والصفات ، وأزال فيها كثيرا من الالتباسات التي وقع فيها المتكلمون ، وبين مراد الله تعالى في هذا الخضم الذي خاض فيه بعض الناس بلا علم الله ولا بينة . وقد عرفت هذه الرسالة بهذا الاسم "الإكليل في المتشابه والتأويل" .

والإكليل في اللغة هو : عصابة تجعل على الرأس ، مزينة بالجوهر ، هكذا قال صاحب اللسان ، ابن منظور ، في لسان العرب ، قال : الإكليل عصابة مزينة بالجواهر ، أي هي التاج ، وربما كانت هذه التسمية من وضع النساج ؛ إذ إن الشيخ رحمه الله في ثناياها ، لم يشر إلى أنه قد سمي رسالته هذه بهذا الاسم ، وكثيرا ما يقع من الطلاب ، أو من النساج ، أن يصنع عنوانا ، أو اسما لرسالة معينة ؛ لكي يميزها عن غيرها ، فلنستعن بالله تعالى ، ونقرأ ما كتب الشيخ رحمه الله .

متن :

وقال شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني الدمشقي الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم فصل قوله تعالى { وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته } إلى قوله : { ليجعل ما يلقي الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم وإن الظالمين لفي شقاق بعيد } { وليعلم الذين أتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم وإن الله لهادي الذين آمنوا إلى صراط مستقيم. } جعل الله القلوب ثلاثة أقسام : قاسية وذات مرض ومؤمنة محبته ؛ وذلك لأنها إما أن تكون يابسة جامدة لا تلين للحق اعترافا وإذعانا أو لا تكون يابسة جامدة.

ف " الأول " هو القاسي وهو الجامد اليابس بمزلة الحجر لا ينطبع ولا يكتب فيه الإيمان ولا يرتسم فيه العلم ؛ لأن ذلك يستدعي محلا لينا قابلا.

و " الثاني " لا يخلو إما أن يكون الحق ثابتا فيه لا يزول عنه لقوته مع لينة أو يكون لينة مع ضعف والخلال . فالثاني هو الذي فيه مرض والأول هو القوي اللين . وذلك أن القلب بمزلة أعضاء الجسد كاليد مثلا فإما أن تكون جامدة يابسة لا تلتوي ولا تبطش أو تبطش بعنف فذلك مثل القلب القاسي أو تكون ضعيفة مريضة عاجزة لضعفها ومرضاها فذلك مثل الذي فيه مرض أو تكون باطشة بقوة ولين فهو مثل القلب العليم الرحيم فبالرحمة خرج عن القسوة وبالعلم خرج عن المرض ؛ فإن المرض من الشكوك والشبهات.

شرح :

استهل الشيخ رحمه الله رسالته هذه بهاتين الآيتين ، في سورة الحج ، وهما قول الله عز وجل { وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته } وتمنى هنا بمعنى "تلا" و"قرأ" فإن الأمنية هي التلاوة ، كما قال الله تعالى عن أهل الكتاب

{ لا يعلمون الكتاب إلا أماني } أي : إلا قراءة مجردة ، فأخبر الله تعالى ، بأنه ما أرسل قبل نبيه ، صلى الله عليه وسلم ، من رسول ولا نبي ، وهذه الجملة { من رسول ولا نبي } تدلنا على أن الرسول غير النبي ، وأهما ليسا مترادفين ، كما ذهب إليه من ذهب من الناس ، { إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته } أي أن الشيطان ، يُدخل فيما يقرؤه النبي ويتلوه ، شيئاً من إلقائه ، يحصل به نوع ليس ، فأخبر الله تعالى قال { فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته والله عليم حكيم } ثم بين الحكمة من وراء ذلك ، فقال : { ليجعل ما يلقي الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض } إذن هذا نوع من أنواع القلوب ، وهو القلب المريض ، { والقاسية قلوبهم } وهذا النوع الثاني من أنواع القلوب ، وهو القلب القاسي ، { وإن الظالمين لفي شقاق بعيد . وليعلم الذين أتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم } إذن هذا هو النوع الثالث ، وهو : القلب المخبت .

فقد استمد الشيخ رحمه الله تعالى ، من هذه الآيات هذا التقسيم الثلاثي ، وأن القلوب لا تخرج عن هذه الأقسام الثلاثة ، فهي إما :

- قلب مخبت ، وهو : قلب المؤمن المطمئن .

- وإما قلب قاس ، وهو : قلب الكافر العنيد .

- وإما قلب مريض : بين بين ، يتراوح بين هذين القلبين .

وقد جعل الشيخ رحمه الله ههنا سبباً ، وتقسيماً ، فقال : إن القلوب إما أن تكون يابسة جامدة لا تلين للحق ، أو لا تكون يابسة جامدة" ، هذا من حيث القسمة الأولى ، وعرف اليابسة بأنها : هي التي لا تقبل الحق ، ولا تدعن إليه ، بقيت تلك القلوب التي لا تكون يابسة ، بين أما على درجتين ، وهي إما أن تكون غير يابسة بالكلية ، بمعنى أنها لينية ، هينة ، فذلك قلب المؤمن ، أو يكون فيها نوع آفة ، بحيث أنها لا تستجيب ، ولا تتأثر كما ينبغي ، وأن هذا لا ينطبق فقط على القلب ، فإنك لو تأملت لوجدت أن اليد ، ربما كانت يدا شلاء ، لا تتحرك بالكلية ، وإما أن تكون يد فيها نوع حركة ، لكن إما بعنف ، أو عدم مرونة ، أو أن تكونه يدا تبطش ، بمعنى أنها تأخذ وتعطي ، لكن بقوة ، ولين ، فلهذا الناس أيها الإخوة ، قلوبهم هكذا ، ثم قلب ميت موصل عليه ، لا تؤثر فيه المواعظ والذكرى ، وهو قلب الكافر ، وعليه قول الله تعالى { فأعرض عن تولى عن ذكرنا ولم يرد إلا الحياة الدنيا . }

وتم قلب حي ، وهو قلب المؤمن ، الذي ينطبع به الإيمان ، ويكتب فيه الإيمان ، ويستجيب لموحياته .

وبين القلبين قلب مريض .

وبمناسبة ذكر الشيخ لهذه الآية ، ينبغي أن ننبه إلى اختلاف المفسرين ، في سبب نزولها ، وتفسيرها ، فإن من أهل العلم من حملها على قصة رويت في الأخبار والسير ، وهي قصة الغرائيق ، وذلك أنه قد روي أن قريشا قالت : إن محمداً لم يذكر آهتنا إلا بسوء ، ولم يذكر اليهود والنصارى وغيرهم من الملل بما يذكر به آهتنا ، فلو أنه ذكر آهتنا بخير ، لكننا نستجيب له ، فكان أن قرأ عليهم النبي صلى الله عليه وسلم ، كما ورد في الرواية : سورة النجم ، فلما بلغ قول الله تعالى { أفرايتم اللات والعزى . ومناة الثالثة الأخرى } ألقى الشيطان في تلاوته : تلكم هي الغرائيق العلى ، وإن شفاعتهن لترجى ، فحينئذ فرح المشركون ، فلما بلغ آخر السورة { فاسجدوا لله واعبدوا } سجدوا ، حتى إن الوليد بن المغيرة كان شيخاً كبيراً ، لم يتمكن من السجود ، فأخذ كفا من تراب ، وسجد عليه ، قال الإخباريون : فلما بلغ المهاجرين إلى الحبشة هذا الأمر ، ظنوا أن قريشا قد أسلمت ، فعادوا ، فوجدوا الأمر على خلاف ما بلغهم .

هذه الرواية أيها الكرام ، ويا أيتها الكريمات ، قد اختلف أهل العلم في إثباتها ، فأثبتها بعضهم ، وردها آخرون ، ومن أثبتها : ابن جرير الطبري ، رحمه الله ، ورواها بسند جيد ، ومن أثبتها البزار ، فقد رواها بسند جيد متصل .

أما ابن كثير رحمه الله ، فمال إلى ردها ، وقال : إن عامة الروايات فيها مرسلة منقطعة .

ومن ردها من المتأخرين : علامة الشام ، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، وألف فيها رسالة بعنوان "نصب المجانيق ، في نفس قصة الغرانيق" ، فأبطلها سندا .

ولا شك أن الرواية فيها نكارة من حيث المعنى ؛ إذ كيف يقبل المشركون أن تدم آلهتهم ، ويسجدون في آخرها ؟ وكيف يكون الكلام مقبولا وبعضه ينقض بعضا ؛ إذ كيف يقول الله تعالى {أفأنتم اللات والعزى . ومناة الثالثة الأخرى } ثم يقال : تلك هي الغرانيق العلى ، وإن شفاعتهن لترتجى ، ثم يقال {إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآبائكم ما أنزل الله بها من سلطان } هذا تناقض لا يستقيم ، فهذا يؤيد أن القصة لا تثبت ؛ لوجود هذه النكارة الظاهرة .

وعلى كل حال : حتى على إبطال هذه القصة ، وإسقاطها من الناحية الحديشية ، فإن الآية قد دلت بشكل صريح ، أن الشيطان يلقي في قراءة النبي ، قطعا ، أنه إذا تمنى : أي تلا ، ألقى الشيطان في أمنيته ، أي أنه أدخل فيها ما يليس فيها على السامعين ، إما في لفظ المبلِّغ ، وإما في سمع المبلِّغ ، كما سيأتي في كلام الشيخ رحمه الله ، فجعل الشيخ رحمه الله ، هذه الآية ، أصلا في التشابه ، أي أن التشابه يمكن أن يحصل من فعل الشيطان وإلقائه ، فينشأ عن ذلك تشابه ، ثم يعقب هذا التشابه إحكام من الله عز وجل ؛ فينسخ الله ما يلقي الشيطان ، ثم يحكم الله آياته ، فيقابل ذلك التشابه بإحكام ؛ فلأجل ذلك ولج الشيخ رحمه الله من هذا المدخل لمناقشة هذه المسألة المهمة .

متن :

ولهذا وصف من عدا هؤلاء بالعلم والإيمان والإخبات . وفي قوله : { وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم } دليل على أن العلم يدل على الإيمان ليس أن أهل العلم ارتفعوا عن درجة الإيمان - كما يتوهمه طائفة من المتكلمة - بل معهم العلم والإيمان كما قال تعالى : { لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك } وقال تعالى : { وقال الذين أوتوا العلم والإيمان لقد لبستم في كتاب الله { الآية .

شرح : نعم ، هذا ملحظ مهم أيها الإخوة ، نبه الشيخ عليه ، وهو : أن العلم قرين الإيمان ، لا انفكك بينهما ؛ وذلك أنه قد ادعى بعض المبطلين من الصوفية ، أن أصحاب المقامات والولايات ، قد ارتفعوا عن درجة العلم ، وسموا إلى درجة الإيمان ، وكأن العلم والإيمان نقيضان ، أو لا يجتمعان ، أو مرتبة إثر مرتبة ، والحق أن العلم والإيمان قرينان لا ينفصلان ، كلما ازداد المرء علما ازداد إيمانا .

متن : وعلى هذا فقوله : { والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا } نظير هذه الآية فإنه أخبر هنا أن الذين أوتوا العلم يعلمون أنه الحق من ربهم وأخبر هناك أنهم يقولون في المتشابه : { آمنا به كل من عند ربنا } وكلا الموضوعين موضع ريب وشبهة لغيرهم .

شرح : أرجو أن تلتفتوا إلى هذا الاستدلال القوي ، وهو : أن الشيخ رحمه الله ، أشار إلى آية آل عمران ، وإن لم يكن قد جرى له ذكر قبل ذلك ، وهي قول الله تعالى {هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب . }

تأملوا أنه قال {والراسخون في العلم يقولون آمنا به} فربما توهم متوهم ، أن طريقة الراسخين في العلم ، هي بإيمان مجمل ، غير مقرون بعلم ، فنفى الشيخ ذلك ، وقال : إن هذه الآية آية الحج ، تدل على أن الراسخين في العلم ، قد جمعوا بين الإيمان والتحقيق والعلم ، ولذلك قال الله سبحانه وتعالى في الآية الأخرى {لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل

إليك وما أنزل من قبلك} وقال في آية الحج {وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم} أي أنه والمقام مقام ريبية وشبهة ، لكنهم قد حققوا وجمعوا بين الإيمان والعلم {وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك} فلا يقولن قائل : إن آية آل عمران ، تدل على أن الراسخين في العلم إنما اكتفوا بعلم مجمل ، ولم يحققوا ، ولم يدققوا ، كما ادعاه المتأخرون ، لا ، بل إنهم قالوا {آمنا به} عن علم وبينه ، كما قال ذلك عنهم في آية الحج {وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به} .

متن :

فإن الكلام هناك في المتشابه وهنا فيما يلقي الشيطان مما ينسخه الله ثم يحكم الله آياته وجعل المحكم هنا ضد الذي نسخه الله مما ألقاه الشيطان ؛

ولهذا قال طائفة من المفسرين المتقدمين : إن " المحكم " هو الناسخ و " المتشابه " المنسوخ . أرادوا والله أعلم قوله : { فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته } . والنسخ هنا رفع ما ألقاه الشيطان لا رفع ما شرعه الله .

نعم ، اعلموا يا رعاكم الله ، أن النسخ له عدة معان في اصطلاح العلماء :

فالنسخ عند الأصوليين : يعني لغة التغيير والإزالة ، واصطلاحاً : رفع حكم دليل شرعي متقدم ، بحكم دليل شرعي متأخر ، هذا هو النسخ عند الأصوليين ، أي أن تترل آية ، أو يأتي حديث ، في الأمر بكذا وكذا ، ثم يعقبه دليل آخر ، من كتاب أو سنة ، في رفع ذلك الدليل المتقدم ، هذا هو النسخ عند الأصوليين ، يتعلق بالأحكام .

لكن النسخ عن السلف : أوسع دائرة من ذلك ، فإنه يشمل أيضاً تخصيص العام ، وتقييد الجمل ، فيعدون ذلك نسخاً ، كما أن آية الحج أيضاً دلت على أن النسخ أيضاً يستخدم في رفع ما ألقاه الشيطان ، فإذا كان الشيطان قد ألقى شيئاً ، فإن الله سبحانه وتعالى ينسخه ، بأن يزيل اللبس ، ويحكم آياته ، وسيذكر الشيخ رحمه الله مزيداً من البيان في استعمالات النسخ .

متن :

وقد أشرت إلى وجه ذلك فيما بعد وهو : أن الله جعل المحكم مقابل المتشابه تارة ومقابل المنسوخ أخرى . والمنسوخ يدخل فيه في اصطلاح السلف - العام - كل ظاهر ترك ظاهره لمعارض راجح كتخصيص العام وتقييد المطلق فإن هذا متشابه لأنه يحتمل معينين ويدخل فيه الجمل فإنه متشابه وإحكامه رفع ما يتوهم فيه من المعنى الذي ليس بمراد وكذلك ما رفع حكمه فإن في ذلك جميعه نسخاً لما يلقيه الشيطان في معاني القرآن ؛ ولهذا كانوا يقولون : هل عرفت الناسخ من المنسوخ ؟ فإذا عرف الناسخ عرف المحكم . وعلى هذا فيصح أن يقال : المحكم والمنسوخ كما يقال المحكم والمتشابه . وقوله بعد ذلك { ثم يحكم الله آياته } جعل جميع الآيات محكمة محكمها ومتشابهها كما قال : { الر } { كتاب أحكمت آياته ثم فصلت } وقال : { تلك آيات الكتاب الحكيم } على أحد القولين . وهنالك جعل الآيات قسمين : محكما ومتشابهها كما قال : { منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات } . وهذه المتشابهات مما أنزله الرحمن لا مما ألقاه الشيطان ونسخه الله .

فصار المحكم في القرآن تارة يقابل بالمتشابه والجميع من آيات الله وتارة يقابل بما نسخه الله مما ألقاه الشيطان .

شرح :

نعم أرجوا أن ترعوني أسماعكم .

اعلموا يا رعاكم الله ، أن القرآن العظيم ، وصف كله بالإحكام ، ووصف كله بالمشابه ، ووصف تارة بالإحكام ، وتارة بالمشابه ، كيف ذلك ؟

-وصف الله تعالى القرآن جميعه بأنه محكم ، فقال سبحانه وتعالى {كتاب أحكمت آياته ثم فصلت} هل استثنى الله طائفة من الآيات ليست محكمة ؟ كلا ، إذن الإحكام العام ، المراد به : الإتيان في أخباره وأحكامه ، هذا هو الإحكام العام ، كلما رأيت الله تعالى يصف كتابه بأنه حكيم ، أو أن آياته فالمداد به الإتيان ، في أخباره وأحكامه .

وهذا لا يخرج عنه شيء ، ولا يشذ عنه آية ، فلا يمكن أن تكون آية في كتاب الله غير متقنة (غير محكمة .) التشابه العام هو : ما دل عليه قول الله تعالى {الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها} ما المراد بقوله {كتابا متشابها} ؟ أي يشبهه بعضه بعضا ، يصدق بعضه بعضا ، فوصف القرآن كله بأنه متشابه ، فما معنى التشابه العام ؟ تماثله وتناسبه ، وتصديق بعضه بعضا .

إذن : ما معنى قول الله تعالى في سورة آل عمران {منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابها} لا ريب أن هذه الآية قد دلت على أن عامة ما في القرآن ، آيات محكمات ، وأن ثمة آيات متشابها ، هذا هو ما نقصده ، بالإحكام الخاص ، والتشابه الخاص .

فالمقصود بالتشابه الخاص : مشابهة الشيء لغيره من وجه ، ومخالفته إياه من وجه آخر ، هذا هو التشابه الخاص ، مشابهة الشيء لغيره من وجه ، ومخالفته له من وجه آخر .

وأما الإحكام الخاص فالمراد به : الفصل بين الشئيين ، والتمييز بين المشتهين ، بحيث لا يبقى بينهما التباس . أزيد الأمر بيانا فأقول : إن كتاب الله تعالى كله محكم (متقن) ، وهذا هو الإحكام العام ، أيضا كتاب الله تعالى كله متشابه ، بمعنى : أن بعضه يصدق بعضا ، {ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا . }

ثالثا : في القرآن العظيم آيات مشتهيات ، لكن هذا التشابه تشابه نسبي ، لا أن هذه الآيات هي أنزلت متشابهة ، أي غامضة ، ومشكلة ، لا ، وإنما يحصل اشتباه لبعض الناس عند سماعها ، فلتلبس عليهم ، فيأتي الإحكام الخاص فيراد به : رفع هذا التشابه ، وهذا الالتباس ، بالتمييز بين ما اشتبه بسبب تشابهها من وجه ، واختلافها من وجه آخر .

يتضح ذلك بالمثال : حينما يقرأ العبد مثلا {تبارك الذي بيده الملك} أو يقرأ {ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام} ربما وقع عنده نوع اشتباه ، فظن أن يدا كيد ، ووجهها كوجه ، فإذا قرأ قول الله تعالى {ليس كمثله شيء} أزال هذا الإحكام الخاص ، ذلك التشابه الخاص ، فأحكم الله آياته ، ببعضها ؛ فلهذا كانت طريقة الراسخين في العلم أن يردوا المتشابه إلى الحكم ، فإذا ردوا المتشابه إلى الحكم زال التشابه .

مثال آخر : ربما قرأ العبد قول الله تعالى {لمن شاء منكم أن يستقيم} فقال : إذن العبد له مشيئة مستقلة ، يشاء بها دون مشيئة الله ، وينحى منحى القدرية (منكري القدر) ، فإذا قرأ قول الله تعالى {وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين} أحكم له ذلك ، فعلم أن مشيئة العبد ، التي أثبتها الله ، محكومة بمشيئة الرب ، التي هي فوق كل مشيئة ، وهكذا .

إذن القرآن كله محكم ، بمعنى متقن ، في أخباره وأحكامه ، والقرآن كله متشابه بمعنى أن بعضه يصدق بعضها ، ويناسب بعضه بعضا ، ولا يوجد في موضع ما ينقض موضعا .

في القرآن آيات تشبه على الناس اشتباها نسبيا ، فيقع عند القدرية اشتباه في الآيات الدالة على فعل العبد ، ويقع عند الجبرية اشتباه في آيات تدل على إثبات فعل الرب ، ويقع عند المشبهة آيات تشبه عليهم في إثبات صفات الرب على نحو صفات العبد ، ويقع عند المعطلة اشتباه في تعطيل الله عن أسمائه وصفاته ، وهكذا في جميع أبواب الدين .

أما الراسخون في العلم ، فإنهم يردون المتشابه إلى الحكم ، فيقضون على التشابه ، بما بين الله سبحانه وتعالى بالآيات المحكمات ، فيعود الكلام على نسق واحد يصدق بعضه بعضا .

فبين بهذا إذن : ان التشابه المذكور في آية آل عمران ، إنما هو تشابه نسبي ، يقع لبعض الناس دون بعض ، وأن الراسخين في العلم ، فلا يقع لهم هذا الاشتباه ، لما هداهم الله تعالى به ، من رد المتشابه إلى المحكم ، وقولهم { آمننا به كل من عند ربنا } ، فإذا كان كله من عند ربهم ، فإنه لا يمكن ان ينقض بعضه بعضا .

متن :

ومن الناس من يجعله مقابلا لما نسخه الله مطلقا حتى يقول : هذه الآية محكمة ليست منسوخة ويجعل المنسوخ ليس محكما وإن كان الله أنزله أولا اتباعا لظاهر قوله : { فينسخ الله } و { يحكم الله آياته } . فهذه ثلاث معان تقابل المحكم ينبغي التفطن لها .

شرح :

إذن نلخص هذه المعاني الثلاثة التي أشار إليها فيما مضى ، والتي تقابل المحكم .

فيقابل المحكم من المتشابه :

- ما ألقاه الشيطان في أمنية النبي أو الرسول .

فإذا ألقى الشيطان جملة ، وأدخلها في كلام النبي أو الرسول ، فإن الله سبحانه وتعالى يذهبها ويزيلها ، وهذا نوع من أنواع الإحكام المقابل للتشابه .

النوع الثاني :

- أن يكون ذلك رفعا لحكم تقدم إيجابه أو تحريمه أو كراهته أو استحبابه ، فيأتي حكم آخر يرفعه .

وهذا هو المعروف لدى الأصوليين والفقهاء .

النوع الثالث :

- أن يكون ذلك رفعا لبعضه ، كأن تكون الآية مجملة ، ثم يأتي لها مبین ، أو تكون الآية عامة فيأتي لها مخصص ، أو تكون مطلقة فيأتي لها مقيد .

وهذا يعد عند السلف المتقدمين نسخا ، فهذه معان ثلاثة ، كلها مستخدمة في مقابل المحكم .

ثم زاد الأمر إيضاحا فقال :

متن :

وجماع ذلك أن " الإحكام " تارة يكون في التزيل فيكون في مقابلته ما يلقيه الشيطان فالحكم المتزل من عند الله أحكمه الله أي فصله من الاشتباه بغيره وفصل منه ما ليس منه ؛ فإن الإحكام هو الفصل والتمييز والفرق والتحديد الذي به يتحقق الشيء ويحصل إتقانه ؛ ولهذا دخل فيه معنى المنع كما دخل في الحد فالمنع جزء معناه لا جميع معناه . وتارة يكون " الإحكام " في إبقاء التزيل عند من قابله بالنسخ الذي هو رفع ما شرع وهو اصطلاحى أو يقال - وهو أشبه بقول السلف - كانوا يسمون كل رفع نسخا سواء كان رفع حكم أو رفع دلالة ظاهرة .

وإلقاء الشيطان في أمنيته قد يكون في نفس لفظ المبلغ وقد يكون في سمع المبلغ وقد يكون في فهمه .

شرح :

هذه ثلاثة موارد :

- قد يكون في نفس لفظ المبلغ .

بأن يجري على لسان المبلغ ما ليس من كلام الله .

- وقد يكون في سمع المبلغ .

بأن يكون المخاطب وقع في سمعه شيء لم ينطق به ، ولم يتلفظ به المبلغ .
-وقد يكون في فهمه .

وهذا هو الأعم الأكثر ، بأن تزيغ به الأهواء ، فيفهم غير مراد الله ، كما وقع لكثير من المتكلمين .
متن :

كما قال : { أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها { الآية.

ومعلوم أن من سمع النص الذي قد رفع حكمه أو دلالة له فإنه يلقي الشيطان في تلك التلاوة اتباع ذلك المنسوخ فيحكم الله آياته بالناسخ الذي به يحصل رفع الحكم وبيان المراد . وعلى هذا التقدير فيصح أن يقال : المتشابه المنسوخ بهذا الاعتبار والله أعلم .

وتارة يكون " الإحكام " في التأويل والمعنى وهو تمييز الحقيقة المقصودة من غيرها حتى لا تشبهه بغيرها . وفي مقابلة الأحكام الآيات المتشابهات التي تشبه هذا وتشبه هذا فتكون محتملة للمعنيين . قال أحمد بن حنبل " الحكم " الذي ليس فيه اختلاف والمتشابه الذي يكون في موضع كذا وفي موضع كذا . ولم يقل في المتشابه لا يعلم تفسيره ومعناه إلا الله وإنما قال : { وما يعلم تأويله إلا الله } وهذا هو فصل الخطاب بين المتنازعين في هذا الموضوع فإن الله أخبر أنه لا يعلم تأويله إلا هو . والوقف هنا على ما دل عليه أدلة كثيرة وعليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهور التابعين وجاهير الأمة . ولكن لم ينف علمهم بمعناه وتفسيره .

شرح :

أرجو أن تتنبهوا لهذا ؛ فإن آية آل عمران ، قد وردت فيها قراءتان : قراءة وقف ، وقراءة وصل ، وكلتا القراءتين صحيحة ، ولكن لكل منهما محمل تحمل عليه .

تأملوا ، قال الله عز وجل { هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن م الكتاب } أي عامته وأكثره { وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله } هنا وقف عامة السلف ، على قوله { وما يعلم تأويله إلا الله } ثم استأنفوا { والراسخون في العلم يقولون آما به كل من عند ربنا . }

وثم قراءة أخرى ، وهي قراءة الوصل { وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم } أي أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله ، وهذه الثانية مروية عن مجاهد وابن عباس ، وكلا القراءتين قراءة سبعية صحيحة ثابتة ، ولكل منهما محمل يليق بها .

أما قراءة الوقف فينبغي أن يُحمل التأويل الذي اختص الله تعالى بعلمه ، على الكنه والكيفية التي لا يعلمها إلا الله ، فإذا أخبر الله سبحانه وتعالى عن نفسه ، وصفاته ، وأسمائه ، فإنه لا سبيل لنا للعلم بحقائقها ، وكيفياتها ، بل نقول : لا يعلم تأويلها ، أي ما هي عليه في الواقع ، إلا الله .

وأما الراسخون في العلم فإن مهمتهم ووظيفتهم أن يقولوا { آما به كل من عند ربنا } نثبت معناها ، ونفوض كيفيتها ، هذه طريقة الراسخين في العلم حيال ما يتعلق بالحقائق والكيفيات .

وأما إذا أخذنا بقراءة الوصل ، فإننا حينئذ نفسر قوله { وما يعلم تأويله } أي تفسيره ومعانيه ، فإن التفسير والمعنى لا شك أن الله يعلمه ، وكذلك يعلمه من أعلمه الله إياه من الراسخين في العلم .

ولهذا يروى عن ابن عباس أنه كان يقول " أنا من الراسخين في العلم ، أنا أعلم تأويله " بمعنى تفسيره ، كأن يعلم الناسخ من المنسوخ ، والخاص من العام ، والقييد من المطلق ، والمبين من الجمل ، وما أشبه ذلك ، فيكون ذلك مما هو تحت مقدور أهل العلم ، يحصلونه بالرواية والدراية .

فالشيوخ رحمهم الله هنا ، نبه على أمر مهم ، يضرب بهم في وجوه أهل التجهيل ، فقال " ولم يقل في المتشابه : لا يعلم تفسيره ومعناه إلا الله " ما الذي قال الله عن المتشابه ؟ قال : { وما يعلم تأويله } لم يقل : وما يعلم تفسيره ومعناه ، وإنما قال : وما يعلم تأويله ، وفرق بين نفي التأويل ، ونفي التفسير والمعنى ؛ ولهذا لم ينف علم الراسخين بمعناه وتفسيره .

متن :

ولكن لم ينف علمهم بمعناه وتفسيره بل قال : { كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته } وهذا يعم الآيات الأحكام والآيات المتشابهات وما لا يعقل له معنى لا يتدبر : وقال : { أفلا يتدبرون القرآن } ولم يستثن شيئا منه فهمي عن تدبره . والله ورسوله إنما ذم من اتبع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله فأما من تدبر الحكم والمتشابه كما أمره الله وطلب فهمه ومعرفة معناه فلم يذمه الله بل أمر بذلك ومدح عليه .

شرح :

هذا معنى مهم ، وهو : أن نتيقن بأنه ليس في كتاب الله منطقة محظورة عن التدبر والفهم ، بل القرآن كله من أوله إلى آخره محل للتدبر والتعقب ، قال الله عز وجل { كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته } هل استثنى الله شيئا ؟ أبدا ، قال الله عز وجل { أفلا يتدبرون القرآن } هل استثنى شيئا منه ؟ أبدا ، قال الله تعالى { أفلم يدبروا القول } ولم يستثن شيئا من القول ، بل قد قال الله تعالى { إنا جعلنا قرآنا عربيا لعلكم تعقلون } ، { إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون } فأمر الله تعالى بتعقل جميع كتابه ، ولم يستثن شيئا .

وفي هذا رد بليغ على أهل التجهيل ، الذين يقولون : إن آيات الصفات من المتشابه الذي لا يجوز الخوض فيه ، ولا البحث عن معناه ، فيقال : إن الله تعالى أمر بتدبر كتابه جميعه ، ولم يستثن شيئا ، وأمر بتعقله ، وكيف يأمرنا الله تعالى بتدبر القرآن مع امتناع حصول ذلك في بعضه ؟ لكان ذلك تكليفا بما لا يطاق .

متن :

يبين ذلك أن التأويل قد روى أن من اليهود الذين كانوا بالمدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كحبي بن أخطب وغيره من طلب من حروف الهجاء التي في أوائل السور تأويل بقاء هذه الأمة كما سلك ذلك طائفة من المتأخرين موافقة للصابنة المنجمين وزعموا أنه ستمائة وثلاثة وتسعون عاما لأن ذلك هو عدد ما للحروف في حساب الجمل بعد إسقاط المكرر وهذا من نوع تأويل الحوادث التي أخبر بها القرآن في اليوم الآخر ، وروي أن من النصارى الذين وفدوا على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد نجران من تأول (إنا و) (نحن على أن الآلهة ثلاثة لأن هذا ضمير جمع . وهذا تأويل في الإيمان بالله فأولئك تأولوا في اليوم الآخر وهؤلاء تأولوا في الله . ومعلوم أن : (إنا و) (نحن من المتشابه فإنه يراد بها الواحد الذي معه غيره من جنسه ويراد بها الواحد الذي معه أعوانه وإن لم يكونوا من جنسه ويراد بها الواحد المعظم نفسه الذي يقوم مقام من معه غيره لتنوع أسمائه التي كل اسم منها يقوم مقام مسمى فصار هذا متشابها لأن اللفظ واحد والمعنى متنوع .

إذن هذا التشبيه وقع من النصارى ، فإنكم تعلمون أن النصارى يقولون بالتثليث : الأب والابن وروح القدس إله واحد (عقيدة التثليث الباطلة) فلذلك شبهوا على المسلمين ، وقالوا : في كتابكم الله تعالى يقول { إنا } و { نحن } فهذا يدل على تعدده ، فإن هذه ألفاظ جمع تدل على التعدد ، فهذا لا شك أنه تشابه ، هذا من التشبيه ، لكنهم أعرضوا عن الحكم ، كقول الله تعالى { وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم } ، { قل هو الله أحد . الله الصمد } هذا الحكم الخاص ، يقضي على هذا التشابه الخاص ، هذا مثال .

متن :

و " الأسماء المشتركة في اللفظ " هي من المتشابه وبعض " المتواطئة " أيضا من المتشابه .
لعلنا نعرف هذين الاصطلاحين (المشترك والمتواطئ) :

المشترك عند أهل اللغة : ما اتحد لفظه ، واختلف معناه ؛ نظرا لاختلاف مقتضاه وحكمه .

أما المتواطئ فهو : ما اتحد لفظه ومعناه ؛ نظرا لأصل المعنى ، يوجد من الألفاظ في اللغة العربية ، ما يكون اللفظ فيها واحدا ، ولكنها تستخدم على معان مختلفة .

أرأيتم مثلا : لفظ "سليم" يقال للديع ، ويقال للبريء ، الذي لم يصبه شيء ، فقد اتحد لفظه ، واختلف معناه .

ومن الألفاظ ما يتحد لفظه ومعناه ، لكنه بالنظر إلى أصل المعنى ، لا إلى ما دون ذلك .

على سبيل المثال : لفظ "مع" في اللغة العربية ، يدل من حيث الجملة ، على مطلق الاقتران والمصاحبة ، لكنه دون النظر إلى أصل المعنى ، بحكم القرائن والسياق ، يكون له معان مختلفة .

فمثلا :

-إذا قلت : جعلت الماء مع اللبن ، صار لفظ المعية هنا بمعنى : الاختلاط .

-وإذا قلت : المرأة مع زوجها ، صار ذلك دليلا على أنها في عصمته .

-وإذا قلت للذي وقع في حفرة : أنا معك ، صرت تريد بذلك النصر ، والمساعدة .

-وإذا قلت للجاني : اذهب وأنا معك ، صرت تريد بذلك التهديد والوعيد .

إذن هو لفظ واحد ، إذا نظرنا إلى أصل المعنى ، وجدنا خيطا يجمع كل هذه المعاني ، وهو : مطلق المقارنة والمصاحبة ، وإذا نظرنا إلى ما دون ذلك ، رأينا أنه قد يستقل بمعان خاصة ، فلهذا يسمى مثل هذا اللفظ "مع" من الألفاظ المشككة ، هل هي من قبيل المشترك ؟ أم هي من قبيل المتواطئ .

وكذلك مثلا : لفظ "إن" و"نحن" فإنها كما مثل الشيخ قبل قليل ، تستعمل على أوجه متعددة :

-فإنه يراد بها الواحد الذي معه يره من جنسه .

ويراد بها الواحد ، الذي معه أعوانه وإن لم يكونوا من جنسه ، ويراد بها الواحد المعظم نفسه ، الذي يقوم مقام من معه غيره لتنوع أسمائه ، فعابا ما يقع التشابه في هذه الأسماء المشتركة ، فتكون مهمة الراسخين في العلم ، الفصل والتمييز بين الاشتراك والاشتباه ، فيحصل الأحكام .

متن :

ويسمونها أهل النفسير " الوجوه والنظائر " وصنفوا " كتب الوجوه والنظائر " فالوجوه في الأسماء المشتركة والنظائر في الأسماء المتواطئة . وقد ظن بعض أصحابنا المصنفين في ذلك أن الوجوه والنظائر جميعا في الأسماء المشتركة فهي نظائر باعتبار اللفظ ووجوه باعتبار المعنى وليس الأمر على ما قاله بل كلامهم صريح فيما قلناه لمن تأمله . والذين في قلوبهم زيغ يدعون بالحكم الذي لا اشتباه فيه مثل { وإلهكم إله واحد } { إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني } { ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله } { ولم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك } { لم يلد ولم يولد } { ولم يكن له كفوا أحد } ويتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة ليفتنوا به الناس إذا وضعوه على غير مواضعه وابتغاء تأويله وهو الحقيقة التي أخبر عنها .

وذلك أن " الكلام نوعان " : إنشاء فيه الأمر وإخبار فتأويل الأمر هو نفس الفعل المأمور به كما قال من قال من السلف إن السنة هي تأويل الأمر . { قالت عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن } تعني قوله : { فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا . }

وأما الإخبار فتأويله عين الأمر المخبر به إذا وقع ليس تأويله فهم معناه.

شرح :

إذن هذه فائدة جلييلة ، وهو : أن نعرف ما هو معنى التأويل في لغة الكتاب والسنة ، بل وفي لغة العرب الأصلية.

التأويل في لغة الكتاب والسنة : إن كان في الأوامر والنواهي ، فهو : فعل المأمور به ، أو ترك المنهي عنه ، وإن كانت الأخبار الجردة ، فهو تحقيقه في الخارج ، هذا هو معنى التأويل في لغة الكتاب والسنة ؛ لأن الكلام - يا رعاكم الله - نوعان : الكلام إما إنشاء ، وإما إخبار ، هذا الكلام لا يخرج عن هذين الأمرين ، أي كلام فهو إما إنشاء ، والإنشاء هو الطلب ، طلب الفعل ، أو طلب الكف ، كأن تقول لإنسان : قم ، أو تقول له : اقعد ، أو تقول له : دع ، أو تقول له : افعل ، هذا يسمى إنشاء. والإخبار هو : ما يحتمل الصدق والكذب.

كأن تقول مثلاً : طلعت الشمس ، أو غاب القمر ، أو : قدم فلان ، أو : سافر فلان ، هذا خبر .

الكلام على أحد هذين الضربين : إما إنشاء فيه أمر أو نهي ، أو إخبار يحتمل الصدق أو الكذب ، وحين نقول : يحتمل الصدق والكذب ، نقصد من حيث الجملة ، وأما كلام الله عز وجل ، وكلام نبيه ، صلى الله عليه وسلم ، فلا شك أنه حق كله ، لا يحتمل كذباً ، لكن بالنظر إلى أصل التقسيم ، وبالتالي : فإذا قيل : ما تأويل قول الله تعالى كذا ؟ وما تأويل قول الله تعالى كذا ؟ نظرننا ، فإن كان ما قاله الله ، أو قاله نبيه صلى الله عليه وسلم ، أمراً ، فتأويله امتثاله ، وإن كان نهيًا ، فتأويله اجتنابه ، وإن كان خبراً فتأويله وقوعه في الخارج .

تأمل قول عائشة رضي الله عنها ، لما نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم { فسيح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً } أخبرت بأنه صار يقول في ركوعه وسجوده : [سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي] قالت : يتأول القرآن ، أي يمتثله بفعل ما أمر به .

وأما ما أخبر الله تعالى به ، كقول الله تعالى فيما يجري يوم القيامة { هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل } هذا خبر ، { هل ينظرون إلا تأويله } أي : هل ينظرون إلا تحقق وقوعه في الواقع بحصوله ؟ فهذا هو تأويل الخبر. أما الاستعمالات الأخرى فسيأتي ذكرها ، والجواب عنها.

متن :

وقد جاء اسم " التأويل " في القرآن في غير موضع وهذا معناه قال الله تعالى : { ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون } { هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق } فقد أخبر أنه فصل الكتاب وتفصيله بيانه وتمييزه بحيث لا يشبهه ثم قال : { هل ينظرون } أي ينتظرون { إلا تأويله يوم يأتي تأويله } إلى آخر الآية . وإنما ذلك مجيء ما أخبر القرآن بوقوعه من القيامة وأشراتها : كالدابة وأجوج ومأجوج وطلوع الشمس من مغربها ومجيء ربك والملك صفا صفا وما في الآخرة من الصحف والموازين والجنة والنار وأنواع النعيم والعذاب وغير ذلك فحينئذ يقولون : { قد جاءت رسل ربنا بالحق فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد فنعمل غير الذي كنا نعمل } وهذا القدر الذي أخبر به القرآن من هذه الأمور لا يعلم وقته وقدره وصفته إلا الله ؛ فإن الله يقول : { فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين } ويقول : { أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر } وقال ابن عباس : ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء ؛ فإن الله قد أخبر أن في الجنة خمرا ولبنا وماء وحريرا وذهبا وفضة وغير ذلك ونحن نعلم قطعا أن تلك الحقيقة ليست مماثلة لهذه بل بينهما تباين عظيم مع التشابه كما في قوله : { وأنوا به متشابها } على أحد القولين أنه يشبه ما في الدنيا وليس مثله فأشبهه اسم تلك الحقائق أسماء هذه الحقائق كما أشبهت الحقائق الحقائق من بعض الوجوه.

فنحن نعلمها إذا خوطبنا بتلك الأسماء من جهة القدر المشترك بينهما ولكن لتلك الحقائق خاصة لا ندرکها في الدنيا ولا سبيل إلى إدراكنا لها لعدم إدراك عينها أو نظيرها من كل وجه . وتلك الحقائق على ما هي عليه هي تأويل ما أخبر الله به .
شرح :

آمل أن تنتبهوا لهذا المعنى : حينما يجبرنا الله سبحانه وتعالى ، عن نفسه العلية ، وعن صفاته الذاتية ، أو الفعلية ، أو الخبرية ، فإنه يجبرنا سبحانه بألفاظ نعلمها في لغتنا ، ولا يمكن أن يخاطبنا الله تعالى بألفاظ ليس لها معقولة في أذهاننا ، وإلا لكان توجيه الكلام إلى من لا يفهمه ، نوعا من العبث ، كما أن الأعجمي الذي لا يعرف العربية ، لو قرأت عليه القرآن من فاتحته إلى خاتمته ، لم يخرج بشيء ، ولم يعلم شيئا .

إذن : لا ريب أن الله سبحانه وتعالى ، تعرف إلينا ، وأخبرنا عن نفسه بألفاظ ذات دلالة في أذهاننا ، هذه الدلالة التي في الأذهان ، هي التي يسميها الشيخ : القدر المشترك ، هذا القدر المشترك ، الاشتراك إنما يكون فيه في الأذهان ، ولا يكون في الأعيان ، بمعنى : أن الذهن يختزن معنى لكل لفظ أخبر الله تعالى به عن نفسه ، لكنه ل يلزم من هذا الاشتراك أن يكون كما يعهده في الموجودات .

ولأضرب لكم مثلا بينا واضحا : أخبر الله تعالى عن نفسه بأنه سميع ، وبأنه بصير ، وأخبر أيضا عن عبده بأنه سميع ، وبأنه بصير ، فقال سبحانه : { سبحانه الذي أسرى عبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير } إذن ربنا سميع وبصير .

وقال سبحانه { إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعا بصيرا } إذن العبد سميع بصيرا .

إذن : ما معنى السمع وما معنى البصر ؟ هناك اشتراك في الأذهان ، فالسمع سواء كان في حق الخالق ، أو كان في حق المخلوق ، هو إدراك الأصوات ، والبصر سواء كان في حق الخالق ، أو في حق المخلوق ، هو إدراك المبصرات ، هذا الاشتراك محله في الأذهان ، لكن حينما نضيف الوصف إلى الموصوف يتخصص ، فإذا قلنا : سمع الله ، صار سمعا لا يماثله سمع ، سمع يسمع به ديبب النملة السوداء ، على الصخرة الصماء ، في الليلة الظلماء .

وإذا قلنا : سمع المخلوق ، فهو سمع محدود ، لا يتجاوز إلى ما وراء الجدران ، ويضعف تارة ، ويقوى أخرى ، كذلك البصر ، حينما نضيفه إلى الرب سبحانه وتعالى ، فنقول : بصر الله ، فهو بصر لا يحده شيء ، فالله تعالى يبصر جميع الأشياء لا تخفى عليه خافية ، كما لو كانت حبة في ظلمات الأرض ، أو رطب أو يابس ، فالله سبحانه وتعالى ، يراه ويبصره ، ويعلمه .

وأما بصر المخلوق ، فإنه يصطدم بالجدران والحواجز ، فلا يرى إلا إلى مسافة محدودة .

فتبين بذلك : ان الله خاطبنا بألفاظ ذات دلالة ، وذات معنى ، هذا المعنى معنى مشترك في الأذهان ، معنى عام ، مطلق ، كلي ، فإذا أضيف إلى غيره ، تخصص بالسياق والقرائن والإضافات ، فيكون ما يضاف إلى الله يليق به ، وما يضاف إلى المخلوق يليق به ، ولا يلزم لكي نوحده الرب أن نقول : لا نستخدم لفظا استخدم في حق المخلوق في حق الخالق ، وإلا لتعطل التعريف بالله تماما ؛ لأنه لا يمكننا أن نعرف الله تعالى إلا من خلال المعاني التي في أذهاننا ، ولا يلزم من إثبات المعنى للرب سبحانه وتعالى ، أن تكون الكيفية ككيفية ما للمخلوق .

وقد ذكر مثلا بينا ، وهو : هذا الأثر عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، فإن ابن عباس قال " ليس في الجنة مما في الدنيا إلا الأسماء . "

ألم يجبرنا الله تعالى ، بأن في الجنة خمرا وعسلا ولبنا وماء وهورا وقصورا وأنواع النعيم ، أليست هذه الألفاظ موجودة عندنا في الدنيا ، كما أن في الدنيا خمر وعسل ولبن وماء ، هل هذه مثل هذه ؟ لا ، ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء ؛ لأن الله تعالى يقول [أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر.] فلا يلزم أن يكون خمرا الدنيا كخمر الآخرة ، ولا عسل الدنيا كعسل الآخرة ، ولا لبن الدنيا كلبن الآخرة ، فإذا كان نتصور هذا في المخلوقات ، وأن المخلوقات الدنيوية والأخروية قد تشترك في اسم واحد ، وتختلف كيفياتها ، وحقائقها ، فمن باب أولى وأحرى أن يقع هذا التمايز والبون الشاسع ، بين ما أضيف إلى المخلوق وما أضيف إلى الخالق من صفات الكمال.

متن :

وهذا فيه رد على اليهود والنصارى والصابئين من المتفلسفة وغيرهم فإنهم ينكرون أن يكون في الجنة أكل وشرب ولباس ونكاح ويمنعون وجود ما أخبر به القرآن.

ومن دخل في الإسلام وناقق المؤمنين تأول ذلك على أن هذه أمثال مضروبة لتفهيم النعيم الروحاني إن كان من المتفلسفة الصابئة المنكرة لحشر الأجساد . وإن كان من مناققة الملتين المقربين بمحشر الأجساد تأول ذلك على تفهيم النعيم الذي في الجنة من الروحاني والسماع الطيب والروائح العطرة . فكل ضال يحرف الكلم عن مواضعه إلى ما اعتقد ثبوته.

شرح :

هذه القطعة فيها إشارة إلى ضلال بعض الزائغين ، الذين يتبعون المتشابه ، في مسألة الإيمان باليوم الآخر ، لا في مسألة صفات الله ، وهو : أن الناس انقسموا في إثبات المعاد ، فأهل الملل أقرروا بالمعاد الجثماني ، والباطنية والمتفلسفة ، لم يشبوا المعاد الجثماني ، وإنما زعموه معادا روحانيا ، وحتى بعض من أثبت المعاد الجثماني من أهل الملتين ، من اليهود والنصارى ، جعلوا ذلك نعيما في الطعوم والروائح وما أشبه ذلك ، وأما ما أخبر الله في كتابه ، وأخبر عنه نبيه صلى الله عليه وسلم ، فإنه يدل على نعيم روحاني جثماني ، بمعنى أن النفس تتنعم ، وأن البدن يتنعم معا ، لا كما يقوله هؤلاء الملاحدة .

متن :

وكان في هذا أيضا متبعا للمتشابه إذ الأسماء تشبه الأسماء والمسميات تشبه المسميات ولكن تخالفها أكثر مما تشابهها . فهؤلاء يتبعون هذا المتشابه { ابتغاء الفتنة } بما يوردونه من الشبهات على امتناع أن تكون في الجنة هذه الحقائق { وابتغاء تأويله } ليردوه إلى المعهود الذي يعلمونه في الدنيا . قال الله تعالى : { وما يعلم تأويله إلا الله } فإن تلك الحقائق قال الله فيها : { فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين } لا ملك مقرب ولا نبي مرسل . وقوله : { وما يعلم تأويله } إما أن يكون الضمير عائدا على الكتاب أو على المتشابه .

شرح :

تأملوا هذا الاحتمال ، يقول الله تعالى {وما يعلم تأويله إلا الله} ، {تأويله} إلام يرجع الضمير ؟ هل يرجع الضمير إلى الكتاب ، الذي قال في أول الآية {هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات} أم يرجع إلى المتشابه {فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله} هل المراد بالضمير في تأويله تأويل الكتاب ، أم تأويل المتشابه ؟ قال :

متن :

فإن كان عائدا على الكتاب كقوله (منه و) منه { فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله } فهذا يصح ؛ فإن جميع آيات الكتاب المحكمة والمتشابهة التي فيها إخبار عن الغيب الذي أمرنا أن نؤمن به لا يعلم حقيقة ذلك الغيب ومتى يقع إلا الله . وقد يستدل لهذا أن الله جعل التأويل للكتاب كله مع إخباره أنه مفصل بقوله { ولقد جنناهم بكتاب فصلناه على علم هدى

ورحمة لقوم يؤمنون } هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله { فجعل التأويل الجائي للكتاب المفصل . وقد بينا أن ذلك التأويل لا يعلمه وقتا وقدرنا ونوعا وحقيقة إلا الله وإنما نعلم نحن بعض صفاته بمبلغ علمنا لعدم نظيره عندنا وكذلك قوله : { بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله } وإذا كان التأويل للكتاب كله والمراد به ذلك ارتفعت الشبهة وصار هذا بمنزلة قوله : { يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو ثقلت في السماوات والأرض } إلى قوله : { وإنما علمها عند الله } وكذلك قوله : { يسألك الناس عن الساعة قل إنما علمها عند الله وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً } فأخبر أنه ليس علمها إلا عند الله وإنما هو علم وقتها المعين وحقيقتها وإلا فنحن قد علمنا من صفتها ما أخبرنا به . فعلم تأويله كعلم الساعة والساعة من تأويله وهذا واضح بين.

ولا ينافي كون علم الساعة عند الله أن نعلم من صفتها وأحوالها ما علمناه وأن نفسر النصوص المبينة لأحوالها فهذا هذا .
شرح :

إذن الشيخ رحمه الله ، ذكر الاحتمالين في عود الضمير ، وجعل أحد الاحتمالين أنه يرجع إلى الكتاب كله ، وحينئذ ما يعلم تأويله إلا الله ، أي : لا يعلم حقائق ما أخبر الله تعالى به في كتابه إلا هو ، وإن كان ذلك لا ينافي ما أعلمنا الله تعالى ، وأخبرنا به عن بعض صفاته ، لكن صفة تحققها في الواقع ، وكيفية وقوعها ، وزمنها ، وما تكون عليه في الواقع ، هذا لا يعلمه إلا الله ، فلا يمتنع أن يكون الضمير راجعاً إلى الكتاب كله ، وهذا الاحتمال هو الذي مال إليه الشيخ رحمه الله ، واستحسنه في آخر الرسالة .
بقي الاحتمال الآخر ، وكلاهما احتمال له وجه بلا ريب .

متن :

فإن كان عائداً على الكتاب كقوله (منه) و منه { فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله } فهذا يصح ؛ فإن جميع آيات الكتاب الحكمة والمتشابهة التي فيها إخبار عن الغيب الذي أمرنا أن نؤمن به لا يعلم حقيقة ذلك الغيب ومتى يقع إلا الله . وقد يستدل لهذا أن الله جعل التأويل للكتاب كله مع إخباره أنه مفصل بقوله { ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون } { هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله } فجعل التأويل الجائي للكتاب المفصل . وقد بينا أن ذلك التأويل لا يعلمه وقتا وقدرنا ونوعا وحقيقة إلا الله وإنما نعلم نحن بعض صفاته بمبلغ علمنا لعدم نظيره عندنا وكذلك قوله : { بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله } وإذا كان التأويل للكتاب كله والمراد به ذلك ارتفعت الشبهة وصار هذا بمنزلة قوله : { يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو ثقلت في السماوات والأرض } إلى قوله : { وإنما علمها عند الله } وكذلك قوله : { يسألك الناس عن الساعة قل إنما علمها عند الله وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً } فأخبر أنه ليس علمها إلا عند الله وإنما هو علم وقتها المعين وحقيقتها وإلا فنحن قد علمنا من صفتها ما أخبرنا به . فعلم تأويله كعلم الساعة والساعة من تأويله وهذا واضح بين.

ولا ينافي كون علم الساعة عند الله أن نعلم من صفتها وأحوالها ما علمناه وأن نفسر النصوص المبينة لأحوالها فهذا هذا . وإن كان الضمير عائداً إلى ما تشابه كما يقوله كثير من الناس فلأن المخبر به من الوعد والوعيد متشابه بخلاف الأمر والنهي ولهذا في الآثار : " العمل بمحكمه والإيمان بمتشابهه " لأن المقصود في الخبر الإيمان وذلك لأن المخبر به من الوعد والوعيد فيه من التشابه ما ذكرناه بخلاف الأمر والنهي ؛ ولهذا قال بعض [العلماء] : " المتشابه " الأمثال والوعد [والوعيد] و " المحكم " الأمر والنهي فإنه متميز غير مشتبه بغيره فإنه أمور نفعها قد علمناها بالوقوع وأمور نتركها لا بد أن نتصورها .

شرح :

إذن هذا هو الاحتمال الآخر ، وهو ما ذهب إليه بعض السلف ، من أن المراد بمرجع الضمير { ما تشابه منه } أي الآيات التي اشبهت على بعض الناس ، وهذا التشابه لا يقع في الأمر والنهي لوضوحه ، وإنما يقع في أخبار الوعد والوعيد ، وأخبار صفات الرب سبحانه وتعالى ، وغير ذلك ، فهذا هو الذي يحصل به التمييز برد المتشابه إلى المحكم .
متن :

ومما جاء من لفظ " التأويل " في القرآن قوله تعالى { بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله } والكناية عائدة على القرآن أو على ما لم يحيطوا بعلمه وهو يعود إلى القرآن . قال تعالى : { وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين } { أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين } { بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله كذلك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين } { ومنهم من يؤمن به ومنهم من لا يؤمن به وربك أعلم بالمفسدين } . فأخبر سبحانه أن هذا القرآن ما كان ليفترى من دون الله وهذه الصيغة تدل على امتناع المنفي كقوله : { وما كان ربك ليهلك القرى بظلم } وقوله : { وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم } لأن الخلق عاجزون عن الإتيان بمثله كما تحداهم وطالبهم لما قال : { أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين } فهذا تعجيز لجميع المخلوقين . قال تعالى : { ولكن تصديق الذي بين يديه } أي مصدق الذي بين يديه { وتفصيل الكتاب } أي مفصل الكتاب فأخبر أنه مصدق الذي بين يديه ومفصل الكتاب والكتاب اسم جنس وتحدى القائلين : (افتراه ودل على أنهم هم المفترون قال : { بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله } أي كذبوا بالقرآن الذي لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله . ففرق بين الإحاطة بعلمه وبين إتيان تأويله . فتبين أنه يمكن أن يحيط أهل العلم والإيمان بعلمه ولما يأتهم تأويله وأن الإحاطة بعلم القرآن ليست إتيان تأويله فإن الإحاطة بعلمه معرفة معاني الكلام على التمام وإتيان التأويل نفس وقوع المخبر به وفرق بين معرفة الخبر وبين المخبر به فمعرفة الخبر هي معرفة تفسير القرآن ومعرفة المخبر به هي معرفة تأويله .

شرح :

هذا كلام متين رصين ، يبين فيه الشيخ الفرق ، بين الإحاطة بالعلم ، وبين إتيان تأويله ، تأملوا ، الله تعالى يقول { بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله } ففرق بين الإحاطة بالعلم ، وبين إتيان التأويل ، وأنه يمكن أن تقع إحاطة بالعلم ، وأن أهل العلم يمكن أن يحيطوا بعلم ما أخبرهم الله به ، ليس بالضرورة لأفرادهم ، لكن بمجموعهم ، فلا يبقى شيء مما أعلمه الله الأمة ، إلا وهو موجود في علمائها ، فيحصل الإحاطة بعلم ، حتى ولو لم يقع تأويله ، أي : لم يقع تحققه في الخارج ، فمجموع أهل العلم يعلمون بما أخبر الله مما يقع في اليوم الآخر ، من صنوف النعيم والعذاب ، بما رووه عن نبيهم صلى الله عليه وسلم ، مع أنه لم يتحقق بعد ، { بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله } فانظر هذه الجملة القوية ، قول الشيخ رحمه الله " فتبين أنه يمكن أن يحيط أهل العلم والإيمان بعلمه ولما يأتهم تأويله ، وأن الإحاطة بعلم القرآن ليست إتيان تأويله ، فإن الإحاطة بعلمه ، معرفة معاني الكلام على التمام ، وإتيان التأويل نفس وقوع المخبر به . }

ألمنا بحمد الله بجملة صالحة ، وعرفنا المراد بالإحكام ، والمراد بالتشابه ، وعلمنا أن الإحكام في القرآن ، يكون في مقابلة معان متعددة ، أنا الآن أخص بعض ما تقدم تقديره في الدرس .

فالإحكام في القرآن يكون في مقابل أمور متعددة :

-تارة يكون في مقابلة ما يلقيه الشيطان في أمانة الرسول أو النبي .

-وتارة يكون الإحكام بمعنى رفع الحكم ، إما كلياً ، وإما جزئياً .

رفعه كلياً : بنقله من التحريم إلى الكراهية أو إلى الجواز ، أو بنقله من الاستحباب إلى الوجوب ، ونحو ذلك .
 وإما جزئياً : فيكون بتخصيص العام ، وتقبيد المطلق ، وبيان الجمل ، ونحو ذلك .
 -الثالث : الإحكام المتعلقة بالفهم .

وذلك أن يشبهه المعنى على القارئ ، بشيء من وحي شياطين الإنس والجن ، فيشبهه عليه المعنى المراد بآية أو حديث ، وينحى منحى بعيداً ، كما قال الله {يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله} فيكون رفع هذا الاشتباه ، بالرد إلى المحكم الثابت ، كما لو اشتبه عليه معنى "إن" و"نحن" فظن أنها تدل على التعدد والكثرة ، فيردها إلى المحكم ، الذي يدل عليه قوله تعالى {وإلهمكم إله واحداً} ، {قل هو الله أحد} ونحو ذلك .

وعرفنا أيضاً بأن القرآن كله يوصف بالإحكام ، وأن القرآن كله يوصف بالمشابه ، وأنه يوصف تارة بالإحكام ، وتارة بالمشابه

وعلمنا معنى الإحكام العام ، ومعنى التشابه العام ، ومعنى التشابه الخاص ، والإحكام الخاص .

هذه معان مهمة ، تثير لطالب العلم الفهم ، وترفع عنه كثيراً من الالتباسات التي يذكرها المتكلمون .

بقي أن نعرف ما معنى التأويل ، شق عنوان الرسالة "الإكليل في المتشابه والتأويل" ، نحتاج حفظاً على الوقت إلى أن نتجاوز عن بعض المباحث ، ونقرأ الآن عند كلام المصنف رحمه الله عن التأويل .

متن :

ومنشأ الشبهة الاشتراك في لفظ التأويل .

فإن " التأويل " في عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة والمحدثه والمتصوفة ونحوهم هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترون به وهذا هو التأويل الذي يتكلمون عليه في أصول الفقه ومسائل الخلاف . فإذا قال أحدهم : هذا الحديث أو هذا النص مؤول أو هو محمول على كذا قال الآخر : هذا نوع تأويل والتأويل يحتاج إلى دليل .

والتأويل عليه وظيفتان : بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر وهذا هو التأويل الذي يتنازعون فيه في مسائل الصفات إذا صنف بعضهم في إبطال التأويل أو ذم التأويل أو قال بعضهم آيات الصفات لا تؤول وقال الآخر : بل يجب تأويلها وقال الثالث : بل التأويل جائز يفعل عند المصلحة ويترك عند المصلحة أو يصلح للعلماء دون غيرهم إلى غير ذلك من المقالات والتنازع .

بين الشيخ رحمه الله ، مسألة مهمة دقيقة ، يقع فيها التباس في هذا الباب ، وهو : أن لفظ التأويل له استعمالات متعددة ، وأن مما أحدث لغظاً في هذا الباب ، أن المتأخرين ، صنعوا للتأويل معنى اصطلاحياً حادثاً ، خلاف المعروف في لغة الكتاب والسنة ، وهو : صرف اللفظ عن المعنى الراجح ، إلى المعنى المرجوح ، لدليل يقترون به ، الأصل في الكلام أنه على الحقيقة ، فإذا قلت مثلاً : رأيت أسداً ، فالواجب على جميع من سمعني ، أن يفهم أنني رأيت الحيوان الذي يمشي على أربع ، فإذا قلت : هذا هو الأسد ، وأقبل رجل شجاع ، علمتم حينئذ ، أنني أردت بذلك مجازاً ، وهو ما يسميه البعض تأويلاً ، فينصرف المعنى عن الراجح إلى المرجوح ، أو عن الظاهر خلاف الظاهر ، لكن لا بد لكل من ادعى هذا النوع من التأويل ، لا بد له من وظيفتين ، عند القائلين به ، بل عند كل أحد ، وإلا لصار الكلام عبثاً وملعباً ، وصار كل أحد يقر عند الحاكم الشرعي ببيع أو شراء ، ثم يدعي أنه قد تأول ، الأصل في الكلام أنه على حقيقته ، فلا ينقل الكلام عن ظاهره إلى خلاف ظاهره ، إلا بشرطين :

أحدهما : بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه .

لا بد أن يسعفه اللفظ ، فأنا حينما قلت : رأيت أسدا ، لو دخل رجل جبان ، فقلت : هذا الأسد ، هل يستقيم ؟ لا ؛ لأن لفظ الأسد يحمل معنى الشجاعة ، وهذا الداخل خلاف ذلك ، فلا يحتمله المعنى .

الشرط الثاني : بيان الدليل الموجب للصرف عن الظاهر ، ما دام أن الأصل في الكلام هو الدلالة على الظاهر ، فليس لأحد أن يدعي صرفه عن ظاهره ، إلا بدليل ، إما بدليل حسي مشاهد ، أو دليل شرعي ، أو دليل عقلي ، وإلا فالأصل أن الكلام يبقى على ظاهره .

فهذا الشرط الثاني هو الذي يسميه أهل العربية "القرينة" ، والذي قبله يسمونه "العلاقة" ، لا بد إذن من قرينة وعلاقة ، وإلا لكان باتفاق الجميع التأويل باطلا .

على كل حال : هذا هو اصطلاح المتأخرين ، فلما أجروه في باب الأسماء والصفات ، نشأ عن هذا لفظ : هل يجوز التأويل أم لا يجوز التأويل ؟ وصاروا يستدلون بلفظ التأويل الوارد في الكتاب والسنة ، ويحملونه على مرادهم الحادث ، فحصل من جراء ذلك تضارب في الأفهام .

هذا في اصطلاح المتأخرين ، أما عند السلف فله معنيان :

متن :

وأما " التأويل " في لفظ السلف فله معنيان :

" أحدهما " تفسير الكلام وبيان معناه سواء وافق ظاهره أو خالفه فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقاربا أو مترادفا وهذا - والله أعلم - هو الذي عناه مجاهد أن العلماء يعلمون تأويله ومحمد بن جرير الطبري يقول في تفسيره : القول في تأويل قوله كذا وكذا واختلف أهل التأويل في هذه الآية ونحو ذلك ومراده التفسير .

و " المعنى الثاني " في لفظ السلف - وهو الثالث من مسمى التأويل مطلقا - : هو نفس المراد بالكلام فإن الكلام إن كان طلبا كان تأويله نفس الفعل المطلوب وإن كان خبرا كان تأويله نفس الشيء المخبر به .

شرح :

إذن تبين لنا أن استعمال السلف للفظ التأويل ، يختلف عن استعمال المتأخرين ؛ لأنهم يستعملونه في معنيين جرى عليهما الوضع في اللغة العربية :

أحدهما : التفسير ، وهو الذي قاله النبي صلى الله عليه وسلم في دعائه لابن عباس [اللهم فقهه في الدين ، وعلمه التأويل] [التأويل] أي التفسير ، لا يمكن أن يكون إلا كذلك ، وعليه استعمال محمد بن جرير الطبري ، في كتابه "جامع البيان في تفسير القرآن" تجده يقول : القول في تأويل قول الله تعالى كذا وكذا ، لا يريد تأويل المتأخرين ، حاشا وكلا ، وإنما يريد التفسير ، أو قوله : واختلف أهل التأويل ، فقال طائفة منهم " أراد بالتأويل ههنا التفسير .

أما الاستعمال الثاني فهو : ما جرت عليه لغة الكتاب والسنة ، وهو : أن المراد بالتأويل أنه مأخوذ من الأوّل ، وهو : ما يكون عليه الأمر في الواقع ، الذي هو نفس ما أخبر الله تعالى به ، بأن إن كان طلبا يكون بامثاله ، وإن كان خبرا يكون بتحقيقه ، كما ضربنا مثالين ، في قول عائشة رضي الله عنها "يتأول القرآن" ، أي يمثل قول الله تعالى {فسبح بحمد ربك واستغفره} فيقول في ركوعه وسجود [سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي] .

أو يكون تحقق وقوعه في الخارج ، كقول الله تعالى {هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله} أي : تحققه ووقوعه ، بأن يروه بأعينهم ، يروا آيات الله العظام ، من البعث والمعاد ، وغير ذلك .

إذن تحصل عندنا ثلاثة استعمالات : استعمالان يستعملهما السلف ، وعليهما ينبغي أن تحمل النصوص في الكتاب والسنة ، واصطلاح حادث عند المتأخرين ، من الأصوليين ، والمتفقهة وغيرهم ، وهو : صرف اللفظ عن ظاهره ، إلى معنى يخالف الظاهر ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، لكن لا بد من إجراء الشرطين ، وهما : القرينة والعلاقة ، بل إن العلماء يضيفون أيضا شروطا أخرى ، لكن لو أنهم التزموا بمهذين الشرطين ، لانسد باب كثير من الإفساد في تحريف النصوص .

ثم نود أن نتقل بعد ذلك إلى فصل ؛ لأنه بيت القصيد في الواقع ، لانطباقه على باب الأسماء والصفات .

متن :

فصل

وأما إدخال أسماء الله وصفاته أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله . أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم . فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولونه ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم فالكلام على هذا من وجهين .

شرح :

تأملوا معي - يا رعاكم الله - ، الشيخ رحمه الله الآن ، انتقل إلى من الإطار العام في الحديث عن الحكم والمتشابه والتأويل ، إلى القضية الخاصة ، وهي : ما يتعلق بالأسماء والصفات .

قال "وإما إدخال أسماء الله وصفاته ، أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله" هذا احتمال "أو اعتقاد أن ذلك" أي أسماء الله وصفاته "هو المتشابه" أي بعينه "الذي استأثر الله بعلم تأويله ، ثم نسب هذه المقالة ، قال "كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا" أراد بأصحابه الحنابلة ، فإن من الحنابلة من وقع في هذا الأمر ، وهو التفويض ، فأبو يعلى الحنبلي رحمه الله ، وهو من أساطين الحنابلة ، وبعض أصحابه وقعوا في التفويض ، وقالوا : إن هذا من المتشابه قال الشيخ عنهم "فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولونه ، ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم" يشير في هذا رحمه الله ، إلى أن هؤلاء الطوائف من أصحابه الحنابلة ، عافاهم الله من بدعة التحريف ؛ لأنهم امتنعوا عن مجازاة المتكلمين ، في تحريف نصوص الصفات الخيرية والفعلية ، وامتنعوا عن موافقتهم ، فنجوا من بدع وقع فيها غيرهم ، لكنهم في الحقيقة أيضا ، أخطأوا من وجه آخر ، فلهذا استدعى الكلام على هذا من وجهين :

متن :

الأول:

من قال : إن هذا من المتشابه وأنه لا يفهم معناه فنقول أما الدليل على [بطلان] ذلك فإنني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة لا أحمد بن حنبل ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية ونفى أن يعلم أحد معناه . وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم ولا قالوا : إن الله يتزل كلاما لا يفهم أحد معناه وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة . قالوا في أحاديث الصفات : تمر كما جاءت . ونهوا عن تأويلات الجهمية وردوها وأبطلوها التي مضمونها تعطيل النصوص عما دلت عليه .

شرح :

إذن هذه أول منازلة للشيخ رحمه الله مع المفوضة ، أنه برأ السلف من شبهة التفويض ، فإنه قال وحسبك به معرفة بأقوال الرجال " ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة ، لا أحمد بن حنبل ولا غيره ، أنه جعل من المتشابه الداخل في هذه الآية ، ونفى أن يعلم أحد معناه" أبدا لم يقل أحد من سلف الأمة ، بأن آيات الصفات من المتشابه ، ما قالوا ذلك ، ولا جعلوا أسماء الله

وصفاته بمتزلة الطلاسم ، والأحاجي والألغاز ، والكلام الأعجمي الذي لا يفهم ، لا يمكن لأحد أن يثبت ذلك على أحد من الأئمة المتقدمين ، ولا قال أحد من السلف المتقدمين : إن الله أنزل كلاما لا يفهم معناه ، إنما كانوا يقولون ، كما قال الأوزاعي ، والسفيانان ، وغيرهم من الأئمة ، كانوا إذا سئلوا عن آيات الصفات يقولون : أمروها كما جاءت ، لا كيف ولا معنى ، وهذه لا متعلق فيها للمفوضة الذين ينكرون دلالة آيات الصفات على المعاني ؛ لأن قولهم : أمروها ، يقتضي إمرار لفظها ومعناها ، أمروها كما جاءت ، يقتضي إمرار اللفظ والمعنى ، ثم إن قولهم بعد ذلك : بلا كيف ، دليل على أنهم يشبتون المعنى ؛ لأنه لا يحتاج إلى نفي الكيفية ، إلا من كان يثبت أصل المعنى ، من لا يثبت أصل المعنى ، لا يحتاج أن يقول : بلا كيف ، فالمفوضة أهل التجهيل يزعمون أن السلف ، كانوا بمتزلة الدراويش ، الذين يقرؤون الآيات والأحاديث ، ويمرونها دون تحقيق وتدقيق ، وحاشاهم ، لا والله ، هم أعمق الناس علوما ، وأعظمهم فهوما ، وأقلهم تكلفا ، رحمهم الله ، فإذا قالوا : أمروها كما جاءت ، فإنهم يريدون إمرار اللفظ والمعنى معا ، لا اللفظ دون المعنى ، وإلا لم يكن ذلك إمرار لها .

ثم إن قولهم : بلا كيف ، يدل على أنهم يشبتون أصل المعنى ، لأن الذي لا يثبت أصل المعنى لا يحتاج أن يقول بلا كيف ، من أي شيء يحترز وهو لا يثبت أصل المعنى ؟ ثم قال :

متن :

ونصوص أحمد والأئمة قبله بينة في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية ويقرون النصوص على ما دلت عليه من معناها ويفهمون منها بعض ما دلت عليه كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك . وأحمد قد قال في غير أحاديث الصفات : تمر كما جاءت وفي أحاديث الوعيد مثل قوله : { من غشنا فليس منا } وأحاديث الفضائل ومقصوده بذلك أن الحديث لا يحرف كلمه عن مواضعه كما يفعله من يحرفه ويسمى تحريفه تأويلا بالعرف المتأخر .

شرح :

كما أن الشيخ رحمه الله ، نفى عن الأئمة من السلف أن يكونوا ينفون العلم بالمعنى ، أيضا أثبت أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية ، ولا يقرونها عليها ؛ مما يدل على أنهم لا يعترفون بهذا المسلك (مسلك أهل التحريف) ، فقد برئ السلف رحمهم الله ، من طريقة أهل التجهيل المفوضة ، ومن طريقة أهل التأويل المحرفة ، وأبقوا النصوص على دلالتها الظاهرة ، دون أن يتطرقوا إلى شيء من التجهيل ، أو إلى شيء من التحريف.

متن :

فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة تحريف باطل وكذلك نص أحمد في كتاب " الرد على الزنادقة والجهمية " أنهم تمسكوا بمتشابه القرآن وتكلم أحمد على ذلك المتشابه وبين معناه وتفسيره بما يخالف تأويل الجهمية وجرى في ذلك على سنن الأئمة قبله . فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه وأنه لا يسكت عن بيانه وتفسيره بل يبين ويفسر باتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه أو إلحاد في أسماء الله وآياته .

شرح :

هذا دليل بين عملي ، وهو : أن الإمام أحمد ، إمام أهل السنة ، من الأئمة المتقدمين ، قد صنف كتابا في الرد على الزنادقة والجهمية ، فيما أطلقوه من المتشابه ، فكان يبطل تأويلاتهم ، ويقرر الحق بمعناه ، وهذا يدل على أن أحمد رحمه الله ، كان يثبت المعنى ، ولا يسكت عن بيان المعنى المراد ، وأن هذه طريقة السلف قاطبة ، فإن مر بك نص عن السلف ، يأمر بالسكوت ، فإنما مرادهم بالسكوت السكوت عن التأويلات الباطلة ، لا السكوت عن بيان المعنى الحق والأصل ، فإنه هو الأصل الذي كما قالوا : تفسيرها قراءتها ؛ لأن قراءتها قراءة ذات دلالة ، فلا موجب للميل عما دلت عليه في أصل وضعها .

متن :

ومما يوضح لك ما وقع هنا من الاضطراب أن أهل السنة متفقون على إبطال تأويلات الجهمية ونحوهم من المنحرفين الملحدين . و " التأويل المردود " هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يخالف ظاهره . فلو قيل إن هذا هو التأويل المذكور في الآية وأنه لا يعلمه إلا الله لكان في هذا تسليم للجهمية أن للآية تأويلا يخالف دلالتها لكن ذلك لا يعلمه إلا الله وليس هذا مذهب السلف والأئمة وإنما مذهبهم نفي هذه التأويلات وردّها ؛ لا التوقف فيها وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها وتمر كما جاءت دالة على المعاني لا تحرف ولا يلحد فيها . والدليل على أن هذا ليس بمتشابه لا يعلم معناه أن نقول : لا ريب أن الله سمي نفسه في القرآن بأسماء مثل الرحمن والودود والعزير والجبار والعليم والقدير والرؤوف ونحو ذلك ووصف نفسه بصفات مثل " سورة الإخلاص " و " آية الكرسي " وأول " الحديد " وآخر " الحشر " وقوله : { إن الله بكل شيء عليم } و { على كل شيء قدير } وأنه { يحب المتقين } و { المقسطين } و { المحسنين } وأنه يرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات { فلما آسفونا انتقمنا منهم } { ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله } { ولكن كره الله انبعاثهم } { الرحمن على العرش استوى } { ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أين ما كنتم } { وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله وهو الحكيم العليم } { إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه } { إنني معكما أسمع وأرى } . { وهو الله في السماوات وفي الأرض } { ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي } { بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء } . { ويقي وجه ربك ذو الجلال والإكرام } . { يريدون وجهه } { ولتصنع على عيني } - إلى أمثال ذلك .

شرح :

جمع الشيخ بهذه الأمثلة ، أنواع الصفات ، الصفات الذاتية ، الملازمة لذاته ، والصفات الفعلية ، التي تتعلق بمشيتته وحكمته ، والصفات الخبرية ، كالوجه واليدين والعينين ، أي أن جميع أنواع الصفات موجودة في القرآن العظيم ، تساق سوقا واحدا .

متن :

فيقال لمن ادعى في هذا أنه متشابه لا يعلم معناه : أتقول هذا في جميع ما سمي الله ووصف به نفسه أم في البعض ؟ فإن قلت : هذا في الجميع كان هذا عنادا ظاهرا وجحدا لما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام بل كفر صريح . فإننا نفهم من قوله : { إن الله بكل شيء عليم } معنى ونفهم من قوله : { إن الله على كل شيء قدير } معنى ليس هو الأول ونفهم من قوله : { ورحمتي وسعت كل شيء } معنى ونفهم من قوله : { إن الله عزيز ذو انتقام } معنى . وصبيان المسلمين بل وكل عاقل يفهم هذا . وقد رأيت بعض من ابتدع وجحد من أهل المغرب - مع انتسابه إلى الحديث لكن أثرت فيه الفلسفة الفاسدة - من يقول : إنا نسمي الله الرحمن العليم القدير علما محضا من غير أن نفهم منه معنى يدل على شيء قط وكذلك في قوله : { ولا يحيطون بشيء من علمه } يطلق هذا اللفظ من غير أن نقول : له علم.

شرح :

سبحان الله ! لما ذكر الشيخ هذه الأدلة المتكاثرة ، على إثبات صفات الرب سبحانه وتعالى في القرآن العظيم ، بين ان كل عربي قح ، يفهم العربية ، حتى ولو كان من صبيان المسلمين ، يفهم من كل آية معنى يختلف عن المعنى الذي يفهمه من الآية الأخرى ، فيفهم معنى العلم من هذه ، ومعنى القدرة من هذه ، ومعنى الرحمة من هذه ، لا يتمارى في هذا اثنان من الناس .

وعجب الشيخ وعجب ، من بعض من أصابته لوثة تجهم واعتزال ، كيف يقول : إن أسماء الله الحسنى ، بمنزلة الأعلام المحضة ، تقول المعتزلة : العليم والسميع والبصير والقدير ، معناها واحد ، وهو : الدلالة على ذات الله عز وجل ، لا تدل على صفة ، وهذا من أعجب العجب ؛ فإن العرب لا تضع اللفظ إلا للمعنى ، فلا شك أن العليم يدل على العلم ، والسميع يدل على السمع

، والبصير يدل على البصر ، لكن الذي حمل بعض هؤلاء الأذكىاء ، على الوقوع في هذه الزلات الخطيرة ، هو ما تأثروا به من الفلسفة الفاسدة ، حتى إن بعضهم أحيانا ربما يكون له اشتغال بالسنة والحديث ، لكن تصيبه هذه اللوثة ، كما يصيب الفيروس الآن الأجهزة فيفسدها ، فتفسد طريقته في التفكير ، عافانا الله وإياكم .

متن :

وهذا الغلو في الظاهر من جنس غلو القرامطة في الباطن لكن هذا أيسر وذاك أكفر .

شرح :

هو يقارن بين أهل الجمود من أهل الظاهر ، الذين يدعون أنه لا فرق بين لفظ ولفظ ، وبين القرامطة الذين غلوا - والعياذ بالله - ، فزعموا أن للنصوص بواطن ، لا يمكن أن تفهم من ذات اللفظ ، فبين أنهما من باب واحد ، لكن هذا أيسر ، أي طريقة أهل الظاهر ، وذاك أكفر ، التي هي طريقة ملاحدة الباطنية من القرامطة وغيرهم .

لاحظوا أن الشيخ رحمه الله في نزال مستمر مع هؤلاء الذين يدعون أن آيات الصفات وأحاديثها من قسم المتشابه ، وربما الآن أجاب بأربعة أجوبة لمن تأمل فيما تقدم ، فالشيخ رحمه الله أول دليل ذكره ، هو :

1- أنه لا يحفظ عن أحد من السلف أنه نفى العلم بمعاني أسماء الله وصفاته.

2- أن الخفوظ عن السلف ، رد تأويلات الجهمية بمختلف أصنافها .

3- أنه يفهم من آيات القرآن العظيم ، معان متنوعة ، وأن كل نص يعطي معنى مستقلا ، ثم هذا هو المقام الرابع :

متن :

ثم يقال لهذا المعاند : فهل هذه الأسماء دالة على الإله المعبود وعلى حق موجود أم لا ؟ فإن قال : لا كان معطلا محضا وما أعلم مسلما يقول هذا . وإن قال : نعم قيل له : فلم فهمت منها دلالتها على نفس الرب ولم تفهم دلالتها على ما فيها من المعاني من الرحمة والعلم وكلاهما في الدلالة سواء ؟ فلا بد أن يقول : نعم ؛ لأن ثبوت الصفات محال في العقل لأنه يلزم منه التركيب أو الحدوث بخلاف الذات . فيخاطب حينئذ بما يخاطب به الفريق الثاني كما سنذكره وهو من أقر بفهم بعض معنى هذه الأسماء والصفات دون بعض . فيقال له : ما الفرق بين ما أثبتته وبين ما نفيتته أو سكت عن إثباته ونفيه فإن الفرق إما أن يكون من جهة السمع لأن أحد النصين دال دلالة قطعية أو ظاهرة بخلاف الآخر أو من جهة العقل بأن أحد المعنيين يجوز أو يجب إثباته دون الآخر وكلا الوجهين باطل في أكثر المواضع .

شرح :

هذا ينبغي أن يعود الطالب على فن المناظرة والحوار مع المخالف ، الشيخ رحمه الله يتوجه بسؤال إلى هذا المنكر لدلالة النصوص على المعاني ، فيوجه إليه سؤالا : هل هذه الأسماء التسعة والتسعون التي تضمنها الكتاب والسنة ، هل تدل على الإله المعبود ؟ وعلى حق موجود أم لا ؟ فإن قال : لا ، كان معطلا تعطى محضا ، والتحق بالكافرين ، إذا قال : لا ، لا تدل عليه ، قال الشيخ : وما أعلم مسلما يقول هذا ، وإن قال : نعم ، فهي تدل على ذاته سبحانه ، فيقال له : فلم فهمت منها دلالتها على الذات ، ولم تفهم منها الدلالة على الصفات ؟ ما الفرق بين ما أثبتته وما نفيتته ؟ ليس عنده إلا شبهات فاسدة ، كشبهة التركيب التي سيعود إليها ؛ لأن هذا المغالط يقول : ثبوت الصفات محال في العقل ؛ لأنه يلزم منه التركيب أو الحدوث ، يدعي بأنه إذا أثبت مثلا صفات ذاتية متعددة للرب ، أن ذلك يستلزم التركيب ، والله مزره عن ذلك ، أو إذا أثبت صفات فعلية ، بأن يكون استوى بعد أن لم يكن قد استوى ، أو يتزل بعد أن لم يكن نزل ، أنه يلزم على ذلك حدوث ، بمعنى أنه يرد ما نطق به الكتاب ونطقت به السنة ، بحجج عقلية مزعومة ، هذا هو الذي يتعلق به .

متن :

أما " الأول " فدلالة القرآن على أنه رحمن رحيم ودود سميع بصير علي عظيم كدلالته على أنه عليم قدير ليس بينهما فرق من جهة النص وكذلك ذكره لرحمته ومحبته وعلوه مثل ذكره لمشيئته وإرادته.

شرح :

هذه القطعة رد على بعض الصفاتية ، كالأشاعرة ، الذين يثبتون الصفات المعنوية ، وينكرون الصفات الفعلية ، الأشاعرة يثبتون سبع صفات ، يسمونها الصفات المعنوية ، وهي : الحياة ، والسمع ، والبصر ، والإرادة ، والعلم ، والقدرة ، والكلام ، يثبتونها إثباتا حقيقيا ، وإن كانوا يثبتونها بطريقة عقلية ، وينكرون صفة الرحمة ، والمحبة ، والعلو ، ونحو ذلك ، فيقال لهم : من أي جهة فرقتم بين المتماثلات ؟ دلالة القرآن على انه رحمن رحيم ودود ، مثل دلالته على أنه سميع بصير ، عليم قدير ، فلم قبلتم هذه ورددتكم هذه ، ورددتكم هذه ؟ لم أثبتتم هذه وأولتم هذه ؟.

كذلك أيضا القرآن الكريم يذكر رحمته ، ومحبته وعلوه التي تؤولونها ، كما يذكر مشيئته وإرادته التي تثبتونها ، فما الفرق بين ما أثبتموه وما نفيتموه ؟ هذا تناقض منكم ، وهذا التناقض دليل فساد المسلك.

متن :

وأما " الثاني "

فيقال لمن أثبت شيئا ونفى آخر : لم نفيت مثلا حقيقة رحمته ومحبته وأعدت ذلك إلى إرادته ؟ فإن قال : لأن المعنى المفهوم من الرحمة في حقنا هي رقة تمتنع على الله قيل له : والمعنى المفهوم من الإرادة في حقنا هي ميل يمتنع على الله. فإن قال : إرادته ليست من جنس إرادة خلقه قيل له : ورحمته ليست من جنس رحمة خلقه وكذلك محبته .

شرح :

تأملوا أيها الإخوة في هذا النقاش الكاشف ، الناسف ، لأصول هؤلاء المبعضين ، تجدهم يثبتون الإرادة ، وينكرون الرحمة ، فيقال لهم : لماذا أثبتتم الإرادة ونفيتم الرحمة ؟ قالوا : لأن المعنى المفهوم من الرحمة في حقنا رقة ، ولين ، وهذا يمتنع عن الله عز وجل ، قلنا لهم : وكذلك الإرادة المفهومة في حقنا ، هي ميل النفس لشيء من الأشياء ، فينبري في الرد ويقول : لكن الذي وصفتم هو إرادة المخلوق ، والله تعالى له إرادة ليست كإرادة المخلوق ، فنبادره بالقول : وكذلك أيضا الله تعالى رحمة ليست كرحمة المخلوق ، فما الفرق بين هذا وهذا ؟ لا حجة له.

متن :

وإن قال - وهو حقيقة قوله - : لم أثبت الإرادة وغيرها بالسمع وإنما أثبت العلم والقدرة والإرادة بالعقل وكذلك السمع والبصر والكلام على إحدى الطريقتين لأن الفعل دل على القدرة والإحكام دل على العلم والتخصيص دل على الإرادة قيل له الجواب من ثلاثة أوجه .

شرح :

إذن هو لما ألزماه بالحجة في المقام الأول ، انتقل إلى نوع آخر ، وهو حقيقة قوله ، هو في الواقع إنما أثبت الصفات السبع ، بمحض العقل ، قال : الفعل الحادث ، وجود السماوات والأرض ، والأجرام السماوية العلوية والأرضية ، دليل على القدرة ، إذن الله قدير ، كونها محكمة على نسق واحد ، دليل على العلم ؛ لأن هذا لا يكون إلا عن علم {الله الذي خلق سبع سماوات ومن الأرض مثلهن يتزل الأمر بينهن لتعلموا أن الله على كل شيء قدير وأن الله قد أحاط بكل شيء علما} صحيح تدل على علم.

التخصيص لماذا كان هذا يختص بكذا وهذا يختص بكذا؟ هذا إنسان ، وهذا حيوان ، وهذا نبات ، وهذا جماد ، وهذا كذا؟ التخصيص يدل على الإرادة ، لم يكن هكذا إلا لوجود إرادة سابقة ، إذن هو الآن أثبت الإرادة ، هذه ثلاث صفات ، أثبتتها بتسلسل عقلي ، هذه الصفات الثلاث لا تقوم إلا بحي ، إذن نشبت الحياة ، ثم من شأن الحي أن يكون سميعا بصيرا متكلمًا ، فتمت له سبع صفات ، بهذه الطريقة العقلية المحضة ، لا بدلالة الكتاب والسنة ؛ لأنه لو سلك دلالة الكتاب والسنة ، لقلنا : بما أنك أثبتتها بالنص ، أثبت الباقي بالنص ، فحقيقة الأمر أنه أثبت السبع بالعقل لا بالنص ، فكيف نرد عليه إذن؟ لو قال : أنا إنما أثبت هذه السبع بالعقل ، ورددت غيرها ؛ لأنها لم تثبت بالعقل؟ قال : الجواب عليه من ثلاثة أوجه .

متن :

أحدها:

أن الإنعام والإحسان وكشف الضر دل أيضا على الرحمة كدلالة التخصيص على الإرادة . والتقريب والإدناء وأنواع التخصيص التي لا تكون إلا من المحب تدل على الحجة أو مطلق التخصيص يدل على الإرادة . وأما التخصيص بالإنعام فتخصيص خاص . والتخصيص بالتقريب والاصطفاء تقريب خاص . وما سلكه في مسلك الإرادة يسلك في مثل هذا.

شرح :

إذن هذا الوجه الأول ، ننازعه في أصل مأخذه ، نقول : إذا كنت أنت الآن استدلت بالتخصيص على الإرادة ، فنحن نستدل بالإنعام والإحسان على الرحمة ، بل إن دلالة الإحسان والإنعام على رحمة أوضح في ذهن الإنسان ، من دلالة التخصيص على الإرادة.

أنت لو قلت لعامي : علام يدل إنعام الله تعالى عليك ، ودفع السوء عنك وكذا؟ فقال : هذا دليل على رحمة الله ، لكن لو قلت له : علام يدل كون هذه الخلايا مبصرة ، وهذا الخلايا للمس ، وهذه الخلايا صارت كبدًا؟ لن يقول لك : إن هذا دليل الإرادة ، لكن يكون الأمر عنده من الوضوح كدلالة الإنعام على الرحمة ، فنقول له : هذا أبين في الدلالة ، فنحن إذا استعملنا نفس القانون الذي استدلت به ، فنحن أسعد به في إثبات بقية الصفات .

متن :

الثاني:

يقال له : هب أن العقل لا يدل على هذا فإنه لا ينفيه إلا بمثل ما ينفى به الإرادة ، والسمع دليل مستقل بنفسه بل الطمأنينة إليه في هذه المضائق أعظم ودلالته أتم فلأي شيء نفيت مدلوله أو توقفت وأعدت هذه الصفات كلها إلى الإرادة مع أن النصوص [لم تفرق؟ فلا يذكر حجة إلا عورض بمثلها في إثباته الإرادة زيادة على الفعل.

شرح :

هم كيف يفسرون قول الله تعالى {ورحمتي وسعت كل شيء} يفسرون الرحمة بأنها إرادة الإنعام ، يفسرون الصفة بصفة من الصفات السبع التي قرروها ، كما يفسرون الغضب ، لا يشبتون غضبا ، يقولون : الغضب إرادة الانتقام ، وهكذا دواليك ، فيقال لهم : طيب ، هب أنك لم تتمكن من إثبات الرحمة أو الغضب بدليل العقل ، لكن العقل لا ينفيه ، وقد قام السمع بإثباته ، وليس الدليل الوحيد هو العقل ، السمع أدعى للطمأنينة والقبول من العقل ، وأثبت ، فلو لم تثبته بالعقل فقد ثبت بطريق آخر ، فما الذي يمنعك من قبوله؟ .

متن :

" الثالث "

يقال له : إذا قال لك الجهمي الإرادة لا معنى لها إلا عدم الإكراه أو نفس الفعل والأمر به وزعم أن إثبات إرادة تقتضي محذورا إن قال بقدمها ومحذورا إن قال بمحذورها.

شرح :

كأنه في هذا المقام الثالث ، أراد أن يبين بأن مخالفه من الجهمية ، لأنكم تعلمون أن الأشاعرة في منزلة وسطية ، بين المعتزلة الجهمية ، وبين أهل السنة المحضة ، فالأشاعرة في الأصل أهل إثبات ، لكن إثبات جزئي ، بمعنى أنهم لم يشبوا جميع الصفات ، والمعتزلة أهل تعطيل كلي ، فيقال له : أنت ماذا سوف تقول للجهمي (أي المعتزلي) إذا نازعك في الإرادة التي تشبها ؟ أنت تثبت الإرادة ، فلو قال لك الجهمي : الإرادة لا معنى لها إلا عدم الإكراه ؛ لأنهم يفسرون الصفات بالسلوب ، بأضدادها ، فيقولون : الإرادة عدم الإكراه ، العلم عدم الجهل ، الحكمة عدم السفه ، المعتزلة لا يقولون بصفة ثبوتية ، يزعمون أن الله ليس له ثبوتية في نفس الأمر ، ويفسرون صفاته سبحانه ، المذكورة في الكتاب والسنة ، بأنها صفات سلبية ، أو إضافية ، أو مركبة ، في لفظي لا نريد أن نستطرد فيه ، فيقال له : أنت ماذا سوف تقول للمعتزلة ؟ ليس لك إلا أن تنحاز إلى السنة المحضة ، وتجري الكلام واحدا في جميع النصوص .

متن :

وهنا اضطربت المعتزلة فإنهم لا يقولون بإرادة قديمة لامتناع صفة قديمة عندهم ولا يقولون بتجدد صفة له لامتناع حلول الحوادث عند أكثرهم مع تناقضهم . فصاروا حزبين : البغداديون وهم أشد غلوا في البدعة في الصفات وفي القدر نفوا حقيقة الإرادة . وقال الجاحظ لا معنى لها إلا عدم الإكراه.

وقال الكعبي لا معنى لها إلا نفس الفعل إذا تعلقت بفعله ونفس الأمر إذا تعلقت بطاعة عباده . والبصريون كأبي علي وأبي هاشم قالوا : تحدث إرادة لا في محل فلا إرادة فالتزموا حدوث حادث غير مراد وقيام صفة بغير محل وكلاهما عند العقلاء معلوم الفساد بالبدئية .

شرح :

هذا استطراد من الشيخ رحمه الله ، في الرد على المعتزلة ، وحينما يقرأ الإنسان كلام هؤلاء ، يدرك نعمة السنة ، وكيف أن مقالاتهم تنبو عن السمع ، وتشمئز منها النفوس ، وليس فيها سكينه الإيمان ، ولا لفظ القرآن ، انظر كيف شقوا بالقرآن ؟ الله تعالى يقول في كتابه { فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله } أثبت الله لنفسه الإرادة ، { إنما أمرنا لشيء إذا أردنا أن نقول له كن فيكون } الإرادة صفة ثابتة لله عز وجل ، كل مسلم يقرأ القرآن ، لا يدور في خلدته شك في إثبات هذه الصفة ، لكن القول بناء على مقدماتهم الفلسفية الفاسدة ، ظنوا أن إثبات صفة لله ، يقتضي إثبات قديم مع الله ، وأن إثبات الصفات ، يقتضي تعدد القدماء ، أي أدى بهم تفكيرهم المعوج ، إلى أنهم قالوا : لو قلنا : عليم بعلم ،قدير بقدرة ، سميع بسمع ، لأنبتنا قديمين ، العليم والعلم ، والقدير والقدرة ، والسميع والسمع ، سبحانه الله ! لا يكاد هذا يخطر على بال إنسان سوي ؛ لأننا نعلم أن هذه الصفات تقوم في الموصوف ، من باب التقريب : لو أننا أقمنا أحدنا في هذا المقام ، وطلبنا وصفه ، لنهافت الحاضرون ، كل أعطاه وصفا ، إما وصفا بدنيا ، أو وصفا خلقيا ، أو غير ذلك ، وربما اجتمع لنا ثلاثون وصفا في شخص واحد ، فهل يقال : إنه قد تعدد هذا الشخص ، وصار جماعة و قبيلة ؟ لا ، يبقى شخصا واحدا ، فلا يلزم من تعدد الصفات تعدد القدماء ، كما توهمت المعتزلة ، بل يقال : هذه الصفات صفات تقوم في الذات ، كما أنك أنت أيها الإنسان يقوم بك علم وسمع وبصر وحرارة وبرودة ، و .. الخ ، مما لا ينتهي له ، ومع ذلك تبقى ذاتا واحدة ، فالقوم قاسوا قياسا فاسدا ، وظنوا ان إثبات الصفات لله عز وجل ، يلزم منه تعدد القدماء ؛ ولذلك جاءت عباراتهم عبارات مشكلة .

الجاحظ يقول : لا معنى لها إلا عدم الإكراه ، أي : إرادة الله تفسير بالتفسير السلبي ، وهو عدم الإكراه .
والكعبي يقول : لا معنى لها إلا نفس الفعل .

والبصريون كأبي علي الجبائي ، وأبي هاشم الجبائي ، يقولون : تحدث إرادة لا في محل ، سبحان الله ! أين تكون إرادة لا في محل ؟
كل هذا كلام أجهلهم إليه فساد المقدمات ، وإصغارهم إلى فلسفة اليونان ، ومنطقهم الفاسد .

متن :

كان جوابه أن ما ادعى إحالته من ثبوت الصفات ليس بمحال والنص قد دل عليها والعقل أيضا فإذا أخذ الخصم ينازع في دلالة النص أو العقل جعله مسفسطا أو مقرمطا وهذا بعينه موجود في الرحمة والخبية فإن خصومه ينازعونه في دلالة السمع والعقل عليها على الوجه القطعي .

شرح :

هاتان اللفظتان (مسفسطا أو مقرمطا :)

السفسطة هي : إنكار البدهيات .

والقرمطة هي : تأويل النصوص تأويلا باطنية .

السفسطة مذهب من مذاهب فلاسفة اليونان ، ينكرون فيها البدهيات ، الأمور المقطوع بها ، فحينما تقول مثلا : السماء فوقنا والأرض تحتنا ، يقول : لا ، أنا يمكن أثبت العكس ، هذه تسمى السفسطة .

القرمطة هو : العبث بالنصوص ، بأن يقول : المراد بكذا ، كذا ، لا دليل ، كما زعمت القرامطة ، أن المقصود مثلا بالصلاة هو الاتصال بشيوخهم ، والصيام هو كتم أسرارهم ، وكذا وكذا ، عبث بالنصوص ، فيقال : السفسطة في العقليات ، والقرمطة في النقليات .

متن :

ثم يقال لخصومه : بم أثبتتم أنه عليم قدير ؟ فما أثبتوه به من سمع وعقل فبعينه تثبت الإرادة وما عارضوا به من الشبه عورضوا بمثله في العليم والقدير .

وإذا انتهى الأمر إلى ثبوت المعاني وأنها تستلزم الحدوث أو التركيب والافتقار كان الجواب ما قررناه في غير هذا الموضع ؛ فإن ذلك لا يستلزم حدوثا ولا تركيبا مقتضيا حاجة إلى غيره .

شرح :

مراد الشيخ بقوله "ثم يقال لخصومه" : مرجع الضمير في قوله لخصومه ، خصوم الأشعري ، أي خصوم من يثبت بعض الصفات ، ويؤول بعضها ، يقال لخصومه من المعتزلة : بم أثبتتم أنه عليم قدير ؟ لأنه لا حيلة لهم ، لا بد للمعتزلة أن يشبوا عالما قديرا ، لا بد لهم ، ولا يستطيعون الفكاك من هذا الأمر ، فيقال لهم : ما أثبتموه به من سمع وعقل ، فبعينه تثبت الإرادة ، وكذلك ما ثبتت به الإرادة ، تثبت به بقية الصفات ، فالقوم متناقضون .

متن :

ويعارضون أيضا بما ينفي به أهل التعطيل الذات من الشبه الفاسدة ويلزمون بوجود الرب الخالق المعلوم بالفطرة الخلقية والضرورة العقلية والقواطع العقلية واتفاق الأمم وغير ذلك من الدلائل ثم يطالبون بوجود من جنس ما نعده أو بوجود يعلمون كفيته فلا بد أن يفروا إلى إثبات ما لا تشبه حقيقته الحقائق .

فالقول في سائر ما سمي ووصف به نفسه كالقول في نفسه سبحانه وتعالى .

شرح :

هذه يعبر عنها الشيخ في بعض مواضعه بعبارة أوضح ، وهي قوله "القول في الصفات كالقول في الذات" أي إذا كنتم تثبتون ذاتا لا تشبه الذوات ، فلتثبتوا صفات لا تشبه الصفات ؛ لأن القول في الصفات ، فرع عن القول في الذات ، وهذا حق ، أنتم أيها المخالفون من جهمية ومعتزلة وأشاعرة ، وسائر أصناف المعطلة تعطيلًا كليًا أو جزئيًا ، لا بد أنكم تثبتون ذاتا ، ولا بد أنكم تقولون : إن هذه الذات لا تشبه الذوات ؛ لأن الله ليس كمثل شيء ، فإذا عقلتم ذاتا لا تشبه الذوات ، فلتعقلوا صفات لا تشبه الصفات ؛ لأن الصفات فرع عن الذات ، فالقول في الصفات كالقول في الذات ، فيقال : له صفات لا تشبه الصفات ، كما أن له ذاتا لا تشبه الذوات .

متن :

فالقول في سائر ما سمي ووصف به نفسه كالقول في نفسه سبحانه وتعالى . و " نكتة هذا الكلام " أن غالب من نفي وأثبت شيئا مما دل عليه الكتاب والسنة لا بد أن يثبت الشيء لقيام المقتضي وانتفاء المانع وبنفي الشيء لوجود المانع أو لعدم المقتضي أو يتوقف إذا لم يكن له عنده مقتض ولا مانع فيبين له أن المقتضي فيما نفاه قائم ؛ كما أنه فيما أثبته قائم إما من كل وجه أو من وجه يجب به الإثبات.

فإن كان المقتضي هناك حقا فكذلك هنا وإلا فدرء ذاك المقتضي من جنس درء هذا.

شرح :

هذا يريد الشيخ به أن يدعوهم إلى الاطراد وعدم التناقض ؛ لأن من ينفي ومن يثبت ، فإنه إما ينفي أو يثبت إما لوجود مقتض ، فينتج عنه إثبات ، أو لوجود مانع ، فينتج عنه نفي ، فيبين له أن ما أثبته بسبب وجود مقتض أقر به عقلا ، هو موجود فيما نفاه ، وأن ما نفاه لوجود مانع أقر به في عقله هو موجود فيما أثبته مما نفاه أهل السنة ، كمنهج عام ، بمعنى أنه لا بد من الاطراد ؛ فإن الاطراد دليل الصحة ، والتناقض دليل الفساد.

متن :

وأما المانع فيبين أن المانع الذي تخيله فيما نفاه من جنس المانع الذي تخيله فيما أثبته فإذا كان ذلك المانع المستحيل موجودا على التقديرين لم ينج من محذوره بإثبات أحدهما ونفي الآخر فإنه إن كان حقا نفاهما وإن كان باطلا لم ينف واحدا منهما فعليه أن يسوي بين الأمرين في الإثبات والنفي ولا سبيل إلى النفي فتعين الإثبات .

فهذه نكتة الإلزام لمن أثبت شيئا . وما من أحد إلا ولا بد أن يثبت شيئا أو يجب عليه إثباته . فهذا يعطيك من حيث الجملة أن اللوازم التي يدعي أنها موجبة النفي خيالات غير صحيحة وإن لم يعرف فسادها على التفصيل وأما من حيث التفصيل فيبين فساد المانع وقيام المقتضي كما قرر هذا غير مرة . فإن قال من أثبت هذه الصفات التي هي فينا أعراض كالحياة والعلم والقدرة ولم يثبت ما هو فينا أبعاد كاليد والقدم : هذه أجزاء وأبعاد تستلزم التركيب والتجسيم .

شرح :

إذن هذه شبهة ، ينبغي أن نتصورها لنعرف الرد عليها.

هناك من يثبت من الصفات ، ما يقابلها بالنسبة لنا أعراض ، كالأشاعرة يثبتون الحياة والعلم والقدرة ، وهي بالنسبة لنا أعراض تقوم في أحدنا ، يقوم في أحدنا وصف العلم ووصف القدرة ، ووصف الحياة ، وهم في نفس الوقت لا يثبتون ما هي فينا أبعاد ، مثل اليد والقدم والوجه وغيرها ، فلا يثبتونها في حق الله ، يثبتون في حق الله ما يقابلها فينا أعراض ، ولا يثبتون في حق الله ما

يقابلها فينا أبعاض ، فإذا قيل لهم : لم فرقتم بينها وقد جاءت كلها مثبتة لله في الكتاب والسنة ؟ قالوا : هذه أجزاء وأبعاض تستلزم التركيب والتجسيم ، أي لو أثبتنا الوجه واليدين والعينين ، للزم من ذلك التركيب والتجسيم قيل له : متن :

قيل له : وتلك أعراض تستلزم التجسيم والتركيب العقلي كما استلزمت هذه عندك التركيب الحسي.

شرح :

ما التي تستلزم التجسيم والتركيب العقلي ؟ العلم والقدرة والحياة ونحو ذلك ، التركيب : أي الشبه التي ادعت بها ، هي تلزمك أيضا فيما أثبتته.

متن :

فإن أثبت تلك على وجه لا تكون أعراضا أو تسميتها أعراضا لا يمنع ثبوتها قيل له : وأثبت هذه على وجه لا تكون تركيبا وأبعاضا أو تسميتها تركيبا وأبعاضا لا يمنع ثبوتها.

شرح :

سواء بسواء ، لا فرق ، يقال له : إذا كنت تقر بهذه الصفات : الحياة والعلم والقدرة ، سواء أثبتتها لا على أنها أعراض ، أو على أنها أعراض ، لكن هذا لا يمنع من إثباتها ، فكذلك أثبت الوجه واليدين والعينين ، على وجه لا تكون فيها تركيبا ، أو تكون تركيبا ، لكنه لا يمنع من الثبوت ، سواء بسواء ، القول في بعض الصفات كالقول في بعض ، وهذه قاعدة مهمة في باب الصفات : ان القول في بعض الصفات كالقول في بعض لا فرق.

شرح :

فإن قيل : هذه لا يعقل منها إلا الأجزاء قيل له : وتلك لا يعقل منها إلا الأعراض فإن قال : العرض ما لا يبقى وصفات الرب باقية . قيل : والبعض ما جاز انفصاله عن الجملة وذلك في حق الله محال فمفارقة الصفات القديمة مستحيلة في حق الله تعالى مطلقا والمخلوق يجوز أن تفارقه أعراضه وأبعاضه . فإن قال ذلك تجسيم والتجسيم منتف قيل : وهذا تجسيم والتجسيم منتف . فإن قال : أنا أعقل صفة ليست عرضا بغير متحيز وإن لم يكن له في الشاهد نظير قيل له : فاعقل صفة هي لنا بعض لغير متحيز وإن لم يكن له في الشاهد نظير فإن نفي عقل هذا نفي عقل ذاك وإن كان بينهما نوع فرق لكنه فرق غير مؤثر في موضع التزاع ؛ ولهذا كانت المعطلة الجهمية تنفي الجميع لكن ذاك أيضا مستلزم لنفي الذات ومن أثبت هذه الصفات الخبرية من نظير هؤلاء صرح بأنها صفة قائمة به كالعلم والقدرة وهذا أيضا ليس هو معقول النص ولا مدلول العقل وإنما الضرورة ألجأهم إلى هذه المضايق .

شرح :

المقصود أيها الإخوة ، أن هذا السجال الذي تقدم ذكره ، يدل ونيم عن أن القوم ليس لهم قدم ثابتة ، وأن كل ما ادعوه من عقليات ، تقابل بعقليات أقوى منها ، وأن العصمة إنما تكون بلزوم النص ودلالته ، وأن من لزم النص ، فقد عوفي من شر كثير ، ولا مُحوج له إلى الخوض في هذه المنازعات وهذا هو الذي كان عليه السلف المتقدمون.

متن :

. وأصل ذلك : أنهم أتوا بألفاظ ليست في الكتاب ولا في السنة وهي ألفاظ جملة مثل : " متحيز " و " محدود " و " جسم " و " مركب " ونحو ذلك ونفوا مدلولها وجعلوا ذلك مقدمة بينهم مسلمة ومدلولا عليها بنوع قياس وذلك القياس أوقعهم فيه مسلك سلكوه في إثبات حدوث العالم بحدوث الأعراض أو إثبات إمكان الجسم بالتركيب من الأجزاء فوجب طرد الدليل بالحدوث والإمكان لكل ما شمله هذا الدليل ؛ إذ الدليل القطعي لا يقبل الترك لمعارض راجح فأروا ذلك يعكس عليهم من جهة النصوص

ومن جهة العقل من ناحية أخرى فصاروا أحزابا . تارة يغلبون القياس الأول ويدفعون ما عارضه وهم المعتزلة وتارة يغلبون القياس الثاني ويدفعون الأول كهشام بن الحكم الرافضي .

شرح :

القطعة الأخيرة لفترة مهمة ، في بيان فساد منهج المتكلمين ، جرّهم إلى الوقوع في هذه الأغلوطات ، وهو أنهم اصطنعوا ألفاظا مجملة ، لم ترد في الكتاب والسنة ، لا بنفي ولا إثبات ، أرادوا بها إحقاق باطل ، أو إبطال حق ، فاتوا بألفاظ لم يرد في الكتاب والسنة ، لا نفيها ولا إثباتها ، مثل لفظ : التحيز ، والجسم ، والحد ، والتركيب وغير ذلك ، لو تأملت لوجدت أن الله تعالى ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يذكرها هذه الألفاظ ، لفظ التحيز والحد والجسم ، لا بنفي ولا إثبات ، فأراد القوم أن يتوصلوا بها ، لما لم تسعفهم الأدلة الشرعية على مرادهم ، أرادوا أن يأتوا بهذه الألفاظ الحادثة ، لكي يتوصلوا إلى تقرير مذاهبهم ، بسبب ما تحمله من إجمال ، وقد تنبه أهل السنة إلى هذا ، فأمروا بأن يتوقف في هذه الألفاظ ، فلا تطلق في حق الله ، لا نفيًا ولا إثباتًا ؛ لان الله تعالى قد قال {ولا تقف ما ليس لك به علم} ثم يُستفصل في معناها ؛ حتى يميز ، وهذا هو الإحكام الخاص ، يقال له : ماذا أردت بالجسم ؟ ماذا أردت بالحد ؟ هل أردت كذا أم أردت كذا ؟ بحيث يوقف قائلها على حد واضح ، فيتبين إلى أي الفريقين يؤول ، إلى التعطيل أم إلى التمثيل ، وبالفعل ، فإن من قارعهم بهذا المسلك ، فإنهم لا بد أن يؤولوا إلى أحد أمرين :

- إما أن يسلكوا مذهب الجهمية ، فيقولوا بالنفي المطلق ، كأن ينفوا مثلا ، حينما يقولون بنفي الجسم ، يتوصلون بنفي الجسم إلى نفي الوجه ، واليدين ، والعينين ، تبعا لنفيهم للفظ الجسم ، الذي لم يرد نفيه لا في الكتاب ولا في السنة .
أو يسلكوا ضد ذلك ، كما سلك قدماء الروافض ، كهشام ابن الحكم الرافضي ، وداود الجواربي ، وهشام الجواليقي ، من قدماء الرافضة ، فإنهم قالوا : نعم ، ثبت الجسم ، ونثبت لوازمه ، فصاروا يشبهون الله تعالى بخلقه ، والعياذ بالله ، ويقولون قولًا تقشعر له الأبدان ، فهذا المسلك يجب كشفه وفضحه ، بالاستفصال ، وتمييز الحق من الباطل .

متن :

فإنه قد قيل : أول ما تكلم في الجسم نفيًا وإثباتًا من زمن هشام بن الحكم وأبي الهذيل العلاف فإن أبا الهذيل ونحوه من قدماء المعتزلة نفوا الجسم لما سلكوا من القياس فعارضهم هشام وأثبت الجسم لما سلكوه من القياس واعتقد الأولون إحالة ثبوته واعتقد هذا إحالة نفيه وتارة يجمعون بين النصوص والقياس بجمع يظهر فيه الإحالة والتناقض . فما أعلم أحدا من الخارجين عن الكتاب والسنة من جميع فرسان الكلام والفلسفة إلا ولا بد أن يتناقض فيحيل ما أوجب نظيره ويوجب ما أحال نظيره إذ كلامهم من عند غير الله وقد قال الله تعالى : { ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا . }

شرح :

الله أكبر ! هذه من الجمل المتألفة ، التي ينبغي أن تحفظ ، وتذاع ، وتشاع .

يقول شيخ الإسلام وحسبك به "فما أعلم أحدا من الخارجين عن الكتاب والسنة ، من جميع فرسان الكلام والفلسفة ، إلا ولا بد أن يتناقض ، فيحيل ما أوجب نظيره ، ويوجب ما أحال نظيره ، يحيل : أي يحكم بالاستحالة ، يحيل ما أوجب نظيره ، مع أنه أوجب نظيره ، فكيف تقول : هو مستحيل إذن ، ويوجب ما أحال نظيره ، كيف توجب ما اعتقدت استحالته ؟ وسر ذلك : أن كلامهم من عند غير الله ، وقد قال تعالى {ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا} هذا مسلك القوم ، استمع إلى مسلك أهل الهدى :

متن :

والصواب ما عليه أئمة الهدى وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله لا يتجاوز القرآن والحديث ويتبع في ذلك سبيل السلف الماضين أهل العلم والإيمان والمعاني المفهومة من الكتاب والسنة لا ترد بالشبهات فتكون من باب تحريف الكلم عن مواضعه ولا يعرض عنها فيكون من باب الذين إذا ذكروا بآيات ربهم يخرجون عليها صما وعميانا ولا يترك تدبر القرآن فيكون من باب الذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني . فهذا أحد الوجهين وهو منع أن تكون هذه من المتشابه .

شرح :

ما شاء الله ! شيخ الإسلام طويل النفس ، نحن لعلنا نسينا ، أنه ذكر هذا هو الوجه الأول ، وهو : المنع من أن تكون نصوص الصفات من قسم المتشابه ، لكن نفسه طويل ، فقال بعد هذه الجولة الطويلة ، قال : فهذا أحد الوجهين ، وهو : منع أن تكون هذه من المتشابه ، فجدل جميع المخالفين ، من أهل التفويض ، وأهل التأويل ، وأهل التمثيل ، بهذه الأدلة النقلية ، وهذه الحجج العقلية .

متن :

الوجه الثاني : أنه إذا قيل :

هذه من المتشابه أو كان فيها ما هو من المتشابه كما نقل عن بعض الأئمة أنه سمى بعض ما استدل به الجهمية متشابها فيقال : الذي في القرآن أنه لا يعلم تأويله إلا الله إما المتشابه وإما الكتاب كله كما تقدم ونفي علم تأويله ليس نفي علم معناه كما قدمناه في القيامة وأمور القيامة وهذا الوجه قوي إن ثبت حديث ابن إسحاق في وفد نجران أنهم احتجوا على النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : (إنا) و (نحن) ونحو ذلك ويؤيده أيضا أنه قد ثبت أن في القرآن متشابها وهو ما يحتمل معنيين وفي مسائل الصفات ما هو من هذا الباب كما أن ذلك في مسائل المعاد وأولى فإن نفي المشابهة بين الله وبين خلقه أعظم من نفي المشابهة بين موعود الجنة وموجود الدنيا .

شرح :

إذن الوجه الثاني الذي قرره الشيخ هنا أنه إذا قيل : هذا من المتشابه ، أن نصوص الصفات من المتشابه ، نقول : طيب ، ما هو التشابه المقصود ؟ إذا كان المقصود بالتشابه هو العلم بالحقيقة والكيفية ، فهذا صحيح ، هذا تشابه ، لا يمكن العلم به ، ولم يقل أحد من السلف : إنه يدرك هذا المتشابه .

ولهذا اعلّموا - يا رعاكم الله - أن التشابه :

-إما أن يكون حقيقيا .

-أو نسبيا .

فالتشابه النسبي هو : ما جرى ذكره آنفا ، وهو : ما يشته على بعض الناس ، وينكشف لآخرين ، فيشته على القدرية نصوص إثبات القدر ، ويشته على الجبرية إثبات مشيئة العباد ، ويشته على المعطلة نصوص إثبات الصفات ، ويشته على المشبهة نصوص التنزيه ، هذا تشابه نسبي .

لكن هناك تشابه حقيقي : التشابه الحقيقي هو ما يتعلق بالكنه والكيفية والحقيقة ، فهذا نعم ، لا يعلمه إلا الله ، ونسلم به ، فنقول {وما يعلم تأويله إلا الله} أي : لا يعلم حقائق ما أخبر الله تعالى به عن نفسه ، أو أخبر به عن اليوم الآخر إلا هو سبحانه .

متن :

وإنما نكتة الجواب هو ما قدمناه أولاً أن نفي علم التأويل ليس نفيًا لعلم المعنى ونزيده تقريراً أن الله سبحانه يقول : { ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلمهم يتذكرون } { قرأنا عربياً غير ذي عوج لعلمهم يتقون } وقال تعالى : { الر تلك آيات الكتاب المبين } { إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلمكم تعقلون } فأخبر أنه أنزله ليعقلوه وأنه

وقال أيضاً : { وتلك الأمثال نضربها للناس لعلمهم يتفكرون } فحضر على تدبره وفقهه وعقله والتذكر به والتفكير فيه ولم يستثن من ذلك شيئاً ؛ بل نصوص متعددة تصرح بالعموم فيه مثل قوله { أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها } وقوله { أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً } ومعلوم أن نفي الاختلاف عنه لا يكون إلا بتدبره كله وإلا فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفه ما لم يتدبر لما تدبر .

شرح :

إذن الشيخ رحمه الله ، ساق حزمة من الأدلة القرآنية ، الدالة على أن القرآن كله محل للتدبر والتعقل ، وهذا يقضي على شبهة أهل التفويض (أهل التجهيل) ثم انتقل بعد ذلك إلى فقه السلف لهذا ، وأنهم لم يستثنوا شيئاً ، ولم يخرجوا عن تدبر آيات الصفات وأحاديثها .

متن :

وقال علي رضي الله عنه لما قيل له : هل ترك عندكم رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ؟ فقال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهما يؤتیه الله عبداً في كتابه وما في هذه الصحيفة . فأخبر أن الفهم فيه مختلف في الأمة والفهم أخص من العلم والحكم قال الله تعالى : { ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكماً وعلماً } وقال النبي صلى الله عليه وسلم { رب مبلغ أوعى من سامع } وقال { بلغوا عني ولو آية } .

شرح :

وفي هذا النص أيضاً رد على الروافض الذين يزعمون أن عندهم مصحف فاطمة ، وأنه ثلاثة أضعاف القرآن الذي بأيدينا ، هذا علي رضي الله عنه ، يحلف بالله الذي فلق الحبة ، وبرأ النسمة ، أنه ليس عندهم شيء يختصون به دون الأمة ، إلا فهما يؤتیه الله عبداً في كتابه ، فتفاوت الناس في الأفهام يقع لأهل البيت ، ولغير أهل البيت ، وما في هذه الصحيفة ؟ الصحيفة فيها أسنان الإبل ، وعقل الديات ، وما أشبهه .

متن :

وأيضاً فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة قد تكلموا في جميع نصوص القرآن آيات الصفات وغيرها وفسروها بما يوافق دلالتها وبيانها ورووا عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة توافق القرآن وأئمة الصحابة في هذا أعظم من غيرهم مثل عبد الله بن مسعود الذي كان يقول :

لو أعلم أعلم بكتاب الله مني تبلغه آباط الإبل لأتيته .

وعبد الله بن عباس الذي دعا له النبي صلى الله عليه وسلم وهو حبر الأمة وترجمان القرآن كانا هما وأصحابهما من أعظم الصحابة والتابعين إثباتاً للصفات ورواية لها عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن له خبرة بالحديث والتفسير يعرف هذا وما في التابعين أجل من أصحاب هذين السيدين بل وثالثتهما في عليّة التابعين من جنسهم أو قريب منهم ومثلهما في جلالته جلالة أصحاب زيد بن ثابت ؛ لكن أصحابه مع جلالتهم ليسوا مختصين به بل أخذوا عن غيره مثل عمر وابن عمر وابن عباس . ولو كان معاني هذه الآيات منفيًا أو مسكوتاً عنه لم يكن ربانيو الصحابة أهل العلم بالكتاب والسنة أكثر كلاماً فيه . ثم إن الصحابة

نقلوا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يتعلمون منه التفسير مع التلاوة ولم يذكر أحد منهم عنه قط أنه امتنع من تفسير آية.

قال أبو عبد الرحمن السلمي :

حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل قالوا فتعلمنا القرآن والعلم والعمل . وكذلك الأئمة كانوا إذا سئلوا عن شيء من ذلك لم ينفوا معناه بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية كقول مالك بن أنس لما سئل عن قوله تعالى : { الرحمن على العرش استوى } كيف استوى فقال : الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وكذلك ربعة قبله.

وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول فليس في أهل السنة من ينكره . وقد بين أن الاستواء معلوم كما أن سائر ما أخبر به معلوم ولكن الكيفية لا تعلم ولا يجوز السؤال عنها لا يقال كيف استوى . ولم يقل مالك الكيف معدوم وإنما قال الكيف مجهول . وهذا فيه نزاع بين أصحابنا وغيرهم من أهل السنة غير أن أكثرهم يقولون لا تخطر كيفيته ببال ولا تجري ماهيته في مقال ومنهم من يقول : ليس له كيفية ولا ماهية .

شرح :

ولا شك أن لصفات الرب عز وجل كيفية ، فإنه إن لم يقل بالكيفية ، كان ذلك تعطيلاً محضاً ، ففرق بين نفي التكيف ونفي الكيفية ، الواجب علينا نفي التكيف ، بأن نقول : الكيف مجهول ، أو الكيف غير معلوم ، ولكن لا يجوز نفي الكيفية ؛ لأن نفي الكيفية يعني التعطيل ، الشيء الذي لا كيفية له غير موجود ، كالمعدوم .

متن :

فإن قيل : معنى قوله : " الاستواء معلوم " أن ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم كما قاله بعض أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه .

شرح :

يشير إلى بعض أصحابه ، من قال من الحنابلة بالتفويض ، أجابوا بهذا الجواب البارد ، فقالوا : الاستواء معلوم ، أي معلوم وروده في القرآن ، ثم رده الشيخ رحمه الله بقوله :

متن :

قيل : هذا ضعيف ؛ فإن هذا من باب تحصيل الحاصل فإن السائل قد علم أن هذا موجود في القرآن وقد تلا الآية . وأيضاً فلم يقل : ذكر الاستواء في القرآن ولا إخبار الله بالاستواء ؛ وإنما قال : الاستواء معلوم . فأخبر عن الاسم المفرد أنه معلوم لم يخبر عن الجملة .

شرح :

لا شك أن هذا جواب ضعيف متهافت ، بل هو تجنّ على الإمام مالك ، فإن السائل قد قال له { الرحمن على العرش استوى } فكيف يجيب مالك بقوله " الاستواء معلوم " هذا تحصيل حاصل ، فهذا جوابٌ إنما يلجأ إليه من يريد الفرار عن الحق .

متن :

وأيضاً فإنه قال : " والكيف مجهول " ولو أراد ذلك لقال معنى الاستواء مجهول أو تفسير الاستواء مجهول أو بيان الاستواء غير معلوم فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء لا العلم بنفس الاستواء.

وهذا شأن جميع ما وصف الله به نفسه لو قال في قوله : { إنني معكما أسمع وأرى } كيف يسمع وكيف يرى ؟ لقلنا : السمع والرؤيا معلوم والكيف مجهول ولو قال : كيف كلم موسى تكليماً ؟ لقلنا : التكليم معلوم والكيف غير معلوم .

شرح :

أي أن جواب الإمام مالك ذهب مثلاً ، وصار قاعدة ، ودستورا لأهل السنة والجماعة ، في كل من سأل عن وصف ، على سبيل الإنكار ، بأن يقال : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة" ، لو قال : كيف يتزل ؟ قلنا : التزل معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وهكذا ، فإنها تطرد في جميع الصفات.

متن :

وأيضاً فإن من قال هذا من أصحابنا وغيرهم من أهل السنة : يقرون بأن الله فوق العرش حقيقة وأن ذاته فوق ذات العرش لا ينكرون معنى الاستواء ولا يرون هذا من المتشابه الذي لا يعلم معناه بالكلية . ثم السلف متفقون على تفسيره بما هو مذهب أهل السنة . قال بعضهم : ارتفع على العرش علا على العرش . وقال بعضهم عبارات أخرى وهذه ثابتة عن السلف قد ذكر البخاري في صحيحه بعضها في آخر كتاب " الرد على الجهمية " . وأما التأويلات المحرفة مثل استولى وغير ذلك فهي من التأويلات المبتدعة لما ظهرت الجهمية . وأيضاً قد ثبت أن اتباع المتشابه ليس في خصوص الصفات ؛ بل في صحيح البخاري { أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة يا عائشة إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي الله فاحذريهم } وهذا عام . وقصة صبيغ بن عسل مع عمر بن الخطاب من أشهر القضايا فإنه بلغه أنه يسأل عن متشابه القرآن حتى رآه عمر فسأل عمر عن { والذاريات ذروا } فقال : ما اسمك ؟ قال : عبد الله صبيغ فقال : وأنا عبد الله عمر وضربه الضرب الشديد.

وكان ابن عباس إذا ألح عليه رجل في مسألة من هذا الجنس يقول ما أحوجك أن يصنع بك كما صنع عمر بصبيغ . وهذا لأنهم رأوا أن غرض السائل ابتغاء الفتنة لا الاسترشاد والاستفهام كما قال النبي عليه الصلاة والسلام { إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه } وكما قال تعالى : { فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة } فعاقبهم على هذا القصد الفاسد كالذي يعارض بين آيات القرآن .

شرح :

وهذا هو الذي فعله مالك رحمه الله ، فإنه لما رأى أن هذا السائل يريد أحد الأمرين : ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، قال : وما أظنك إلا صاحب بدعة ، ثم أمر به فأخرج من المسجد.

متن :

وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال : { لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض } فإن ذلك يوقع الشك في قلوبهم . ومع ابتغاء الفتنة ابتغاء تأويله الذي لا يعلمه إلا الله فكان مقصودهم مذموماً ومطلوبهم متعذراً مثل أغلوطات المسائل التي نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها.

شرح :

إذا كان ابن عباس يقول للرجل الذي يلح في مسألة من مسائل الأغلوطات : ما أحوجك أن يصنع بك كما صنع عمر بصبيغ ! فما أحوج كثيراً من الكتبة ، والمتحدثين في هذه الأيام ، أن يصنع بهم مثل ما صنع بصبيغ ، فإنهم يفوهون بأمر عظيم ، ويتكلمون

في مفصل الدين ، وأصول الاعتقاد ، كما لو تكلموا في شيء من مسائل البيع والشراء ، ولا شك أن الله تعالى يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن.

متن :

ومما يبين الفرق بين " المعنى " و " التأويل " أن صبيغا سأل عمر عن (الذاريات وليست من الصفات وقد تكلم الصحابة في تفسيرها مثل علي بن أبي طالب مع ابن الكواء لما سأله عنها كره سؤاله لما رآه من قصده ؛ لكن علي كانت رعيته ملتوية عليه لم يكن مطاعا فيهم طاعة عمر حتى يؤدبه . و (الذاريات و (الحاملات و (الجاريات و (المقسمات فيها اشتباه لأن اللفظ يحتمل الرياح والسحاب والنجوم والملائكة ويحتمل غير ذلك إذ ليس في اللفظ ذكر الموصوف . والتأويل الذي لا يعلمه إلا الله هو أعيان الرياح ومقاديرها وصفاتها ومتى تهب وأعيان السحاب وما تحمله من الأمطار ومتى يتزل المطر وكذلك في (الجاريات و (المقسمات فهذا لا يعلمه إلا الله . وكذلك في قوله : (إنا و نحن ونحوهما من أسماء الله التي فيها معنى الجمع كما اتبعه النصارى ؛ فإن معناه معلوم وهو الله سبحانه

لكن اسم الجمع يدل على تعدد المعاني ؛ بمثلة الأسماء المتعددة : مثل العليم والقدير والسميع والبصير فإن المسمى واحد ومعاني الأسماء متعددة فهكذا الاسم الذي لفظه الجمع . وأما التأويل الذي اختص الله به فحقيقة ذاته وصفاته كما قال مالك . والكيف مجهول . فإذا قالوا ما حقيقة علمه وقدرته وسمعه وبصره قيل هذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله . وما أحسن ما يعاد التأويل إلى القرآن كله . فإن قيل : فقد { قال النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل } قيل : أما تأويل الأمر والنهي فذاك يعلمه واللام هنا للتأويل المعهود لم يقل : تأويل كل القرآن فالتأويل المنفي هو تأويل الأخبار التي لا يعلم حقيقة مخبرها إلا الله والتأويل المعلوم هو الأمر الذي يعلم العباد تأويله وهذا كقوله : { هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله } وقوله : { بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله } فإن المراد تأويل الخبر الذي أخبر فيه عن المستقبل فإنه هو الذي " ينتظر " " ويأتي " و " لما يأتهم " . وأما تأويل الأمر والنهي فذاك في الأمر . وتأويل الخبر عن الله وعمن مضى إن أدخل في التأويل لا ينتظر .

والله سبحانه أعلم وبه التوفيق.

شرح :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وما أحسن ما ختم به الشيخ ، أن نبه أن مسألة التشابه لا تختص بمسائل الصفات ، بل إن التشابه ربما وقع في جميع أبواب الدين ، فعلى الإنسان أن يحذر من الذين يتبعون التشابه ، ويلزم الاعتصام بالكتاب والسنة ، فيسلم بذلك دينه ، ومن علم الله تعالى منه صدق الطلب ، فإن الله يسدده ويوفقه ، ومن علم الله تعالى أنه يتبع التشابه ، ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، فعليه من الله تعالى ما لا يستحق .

نسأل الله تعالى أن يغفر لشيخ الإسلام ابن تيمية ، على ما جلاه في هذه الرسالة من معان عظيمة ، وأزال فيه اللبس ، في مسائل غلط فيها ، وزلت بها أقدام كثير من المتكلمين ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.